

جامعة 8 ماي 1945
قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة قياسية لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة (2007-2015)

تحت إشراف الأستاذة:

د/ سامية عمر عبدة

من إعداد الطالبة:

خولة نفاذي

السنة الجامعية 2016-2017

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الرحمن عز وجل وقل رب ارحمهما

كما ربياني صغيرا

إلى من ربياني وسهرا على راحتى...

إلى من انار لي درب العلم والمعرفة...

إلى من أكن لهما العرفان والتقدير طول العمر...

الوالدين الكريمين حفظهما الله...

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي...

إلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الاصدقاء والزملاء

إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه اجمعين

نشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على اتمام هذا
العمل ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير الى
الدكتورة « عمر عبدة سامية » التي كانت نعم المؤطر من خلال دعمها
وتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت حافز لإتمام هذا العمل.

كما يسرنا أن نوجه اسمى آيات التقدير والعرفان الى اساتذتنا الكرام على دعمهم
وارشاداتهم وآرائهم ونخص بالذكر الاستاذ بروك داودي والدكتور بشيشي وليد
والدكتور مجلخ سليم وكل اساتذة قسم علوم التسيير

كما نقدم بخالص الشكر والعرفان الى مدير بنك الخليج الجزائر السيد فرفار
احسن الذي قدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام
هذا البحث

ولا يفوتنا ان نتقدم بالشكر والعرفان الى السادة اعضاء اللجنة المناقشة لتكرمهم
بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل
وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الاولى والخيرة.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
I	فهرس المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الاشكال.....
X	قائمة الملاحق.....
ا	مقدمة.....
الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.....
3	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.....
3	أولاً: تعريف سعر الصرف
4	ثانياً: أهمية سعر الصرف.....
5	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و وظائفه.....
5	أولاً: أنواع سعر الصرف
6	ثانياً: وظائف سعر الصرف
7	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف
7	أولاً: العوامل الاقتصادية
9	ثانياً: العوامل الغير اقتصادية
10	المبحث الثاني: نظريات و سياسات سعر الصرف و أنظمتة
10	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف
13	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
13	أولاً: التعريف بسياسات سعر الصرف
14	ثانياً: أهداف سياسات سعر الصرف
15	ثالثاً: أنواع سياسات سعر الصرف

فهرس المحتويات

17	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
18	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
20	ثانياً: نظام سعر الصرف المعموم
21	ثالثاً: نظام سعر الصرف الوسيط
23	المبحث الثالث: خطر الصرف
23	المطلب الأول: تعريف خطر سعر الصرف و انواعه
23	أولاً: تعريف خطر الصرف
23	ثانياً أنواع مخاطر سعر الصرف
25	المطلب الثاني: مصادر مخاطر الصرف و طرق قياسها
25	أولاً: مصادر مخاطر الصرف
26	ثانياً: طرق قياس خطر الصرف
27	المطلب الثالث: تقنيات تغطية خطر الصرف
27	أولاً: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف
28	ثانياً: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مؤشرات قياسه	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية
34	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
34	أولاً: مفهوم البنوك التجارية
35	ثانياً: خصائص البنوك التجارية
36	المطلب الثاني: أهداف و أنواع البنوك التجارية
36	أولاً: أهداف البنوك التجارية
37	ثانياً: أنواع البنوك التجارية
38	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

38	أولاً: الوظائف التقليدية
39	ثانياً: الوظائف الحديثة
41	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
41	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه
41	أولاً: مفهوم الأداء المالي
42	ثانياً: أهمية الأداء المالي
43	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
44	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
44	أولاً: مفهوم الأداء المالي
45	ثانياً: أهمية الأداء المالي
46	المطلب الثالث: وظائف و ركائز تقييم الأداء المالي
46	أولاً: الوظائف الأساسية لعملية الأداء المالي
46	ثانياً: ركائز تقييم الأداء المالي
48	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك
48	المطلب الأول: خصائص و أسس المؤشرات المالية
48	أولاً: خصائص المؤشرات المالية
49	ثانياً: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية للبنوك التجارية
49	المطلب الثاني: النسب المتعلقة بالربحية و السيولة
49	أولاً: مؤشرات الربحية
51	ثانياً: مؤشرات السيولة
52	المطلب الثالث: النسب المتعلقة بملائمة رأس المال و نسب التوظيف
52	أولاً: مؤشرات ملائمة رأس المال
54	ثانياً: مؤشرات توظيف الاموال
55	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: اختبار تأثير سعر الصرف على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB -وكالة عنابة-.....
58	المطلب الأول: التعريف بالبنك
58	أولاً: بنك الخليج الجزائر AGB.....
58	ثانياً: مجموعة المشاريع الكويتية KIPCO.....
59	ثالثاً: بنك الخليج الجزائر وكالة عنابة
62	المطلب الثاني: رسالة بنك الخليج الجزائر AGB.....
62	أولاً: مهمة بنك الخليج الجزائر AGB.....
62	ثانياً: رؤية بنك الخليج الجزائر AGB.....
62	ثالثاً: قيم بنك الخليج الجزائر AGB.....
62	المطلب الثالث: أنواع المنتجات والخدمات المالية المتوفرة لدى AGB.....
62	أولاً: المنتجات الموجهة للمؤسسة
64	ثانياً: المنتجات الموجهة لأصحاب المهن الحرة و التجار
65	ثالثاً: المنتجات الموجهة للأفراد
66	رابعاً: البنك عن بعد
67	المبحث الثاني: التعريف بالأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة
67	المطلب الأول: ما هي السلسلة الزمنية و دراسة استقراريتها و الكشف عنها
67	أولاً: تعريف السلسلة الزمنية
68	ثانياً: الخصائص الاحصائية لصفة استقرارية السلسلة الزمنية
68	ثالثاً: اختيارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية
72	المطلب الثاني: عرض نظري لأشعة الانحدار الذاتي.....
73	أولاً: الصيغة الرياضية لنماذج الانحدار الذاتي
73	ثانياً: شروط استقرارية نماذج الانحدار الذاتي
73	ثالثاً: تحديد درجة تأخر مسار نموذج الانحدار الذاتي

فهرس المحتويات

74	رابعاً: التنبؤ و ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي
77	المطلب الثالث: اختيارات السببية و التكامل المشترك
77	أولاً: دراسة جرانجر
78	ثانياً: التكامل المشترك
80	المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين سعر الصرف والأداء المالي لبنك AGB
80	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة استقرارية السلاسل
80	أولاً: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها
83	ثانياً: العلاقة بين متغيرات النموذج
83	ثالثاً: دراسة استقرارية السلاسل
87	المطلب الثاني: دراسة السببية وتقدير النموذج
87	أولاً: دراسة السببية
87	ثانياً: تقدير النموذج
89	المطلب الثالث: التنبؤ للنموذج
89	أولاً: التنبؤ النقطي
92	ثانياً: التنبؤ بمجال ثقة
94	خلاصة الفصل الثالث
96	خاتمة
101	قائمة المراجع
109	الملاحق

1. قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
59	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر - وكالة عناية-	(1)
80	تطور معدل العائد على الاموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر	(2)
81	نسبة الاموال الخاصة على القروض الممنوحة لبنك الخليج الجزائر	(3)
82	معدل السيولة العامة لبنك الخليج الجزائر	(4)
82	سعر الصرف الرسمي (دينار جزائري مقابل الدولار الامريكي)	(5)
83	مقارنة المنحنيات الممثلة لمتغيرات النموذج	(6)
86	يوضح استقرارية السلاسل الزمنية	(7)

2. قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
84	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلاسل الزمنية	(1)
85	نتائج اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي	(2)
85	نتائج اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي لسلسلة الفرق الأول D(TC)	(3)
87	نتائج اختبار سببية جرانجر بين سعر الصرف ومعدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة	(4)
87	نتائج اختبار سببية جرانجر بين سعر الصرف ومعدل السيولة العامة	(5)
88	نتائج اختبار سببية جرانجر بين نسبة الاموال الخاصة على القروض الممنوحة ومعدل السيولة العامة	(6)
88	نتائج اختبار معامل التحديد	(7)

تمهيد:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة ما، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيسي على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومن أهم هذه الخدمات : تلقي الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي. وتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وكذلك مخاطر سعر الصرف وغيرها.

وتولي الدراسات الاقتصادية والمالية أهمية كبيرة لموضوع تقلبات سعر الصرف نظرا لما يحدثه التغير في سعر الصرف من آثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام وعلى المؤشرات الاقتصادية الجزئية بشكل خاص، ولا تعد البنوك والمؤسسات المالية بمنأى عن هذه الآثار خاصة بما توفره من خدمات للتجارة الخارجية وهو ما يؤثر على أصول البنك وبالتالي على أداء البنك.

1. اشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يتبادر لنا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟

و ينبثق من صميم هذا التساؤل الجوهري عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

- ما أهمية سعر الصرف، وماهي العوامل المتحكمة في تقلباته؟

- فيما تكمن أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك؟

- هل تؤثر تقلبات سعر الصرف في مؤشرات الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر AGB؟

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- تبرز أهمية سعر الصرف كونه حلقة أساسية في تسوية المعاملات الأجنبية التي تتم أساسا بعملات أجنبية

ويمكن أن يتحكم في تقلباته جملة من العوامل الكثيرة وغير الثابتة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وغيرها.

- تظهر أهمية المؤشرات المالية في قدرتها على تقييم الأداء المالي للبنوك لاحتوائها على خصائص تجعلها قادرة

وبدرجة عالية وكفاءة على إبراز مدى نجاح البنك في انجاز الأهداف المخططة له.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتقلبات سعر الصرف على مؤشرات الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر AGB.

مقدمة

3. أهمية الدراسة:

للبنوك التجارية دور مهم ورئيسي في تسوية المعاملات الخارجية بين المقيمين وغير المقيمين في جميع المجالات، ولها أنشطة عديدة في مجال الصرف من تحويلات للعملة الأجنبية واقراض واقتراض ومبادلات للعملات وغيرها، وبما أن أسعار الصرف تؤثر بشكل واضح وبارز على الاقتصاد وذلك من خلال التذبذبات الحادة في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فان أداء البنوك التجارية سوف يتأثر تبعاً لذلك بكل التذبذبات الحاصلة في أسعار الصرف، من هنا تظهر أهمية دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية.

4. أهداف الدراسة:

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة فإن هذه الدراسة تهدف بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاحاطة بالجوانب النظرية لسعر الصرف والخطر الناجم عن تقلباته.
- إبراز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك، وكذلك طريقة قياسه.
- محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء بنك الخليج الجزائر AGB.

5. دوافع اختيار الموضوع:

زيادة على الأسباب الذاتية المتمثلة في الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع وكذا التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة به نظرياً، هناك جملة من الأسباب الموضوعية التي كانت دافعا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- يندرج الموضوع ضمن تخصصنا في مالية المؤسسات.
- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة في جانب تناوله من الناحية القياسية.
- أثناء مكتبة الكلية بمراجع حول سعر الصرف وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية.

6. الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:

1. دراسة زاهر عبد الحليم خضر، 2012، بعنوان: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد

الفلسطيني للفترة 1994-2010

تهدف الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2010 وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الإيرادات والنفقات العامة وكذلك إجمالي الصادرات والواردات وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي باستخدام أسلوبيين، الأول، تحليل السلاسل

مقدمة

الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك لأنجل - جرانجر وجوهانسون، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات والواردات، والتضخم، والأسلوب الثاني يتمثل في أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين سعر الصرف وكلا من النفقات العامة والإيرادات العامة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إجمالي الواردات الفلسطينية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي ومعدل التضخم وأن عدم وجود عملة وطنية يجعل سلطة النقد الفلسطينية لا تتحكم بأسعار الفائدة التي يفرضها الجهاز المصرفي على الودائع والتسهيلات حيث أن معدل الفائدة التي تفرضه البنوك على القروض تبلغ ضعف معدل الفائدة التي تفرضها بنوك الدول التي تصدر تلك العملات.

2. دراسة عبد الجليل هجيرة، 2012، بعنوان: أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري - دراسة

حالة الجزائر.

تطرقت الباحثة في هذه المذكرة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حيث أخذت بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجمّلها بعملة الاورو، حدد البحث عينة دراسته في الجزائر وهذا من أجل إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، تمت معالجته لهذه الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك، وقد توصل الباحث من دراسته هذه إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الاورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وإنما مرتبطة تجارياً بالدول الأوروبية.

3. دراسة بلقاسم ليندة، 2013، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية: حالة

الجزائر

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر سعر الصرف على التجارة الجزائرية وذلك باستعمال التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات ممثلة بالمحروقات إلى تراجع مستوى الانتاج الوطني، وكذا الدخل الوطني، وبالتالي إلى اضطراب في مستوى النفقات الحكومية التي تنتقل عبرها الاضطرابات إلى المجالات الاجتماعية وحتى السياسية، مما يرهن الاستقرار المحلي بتقلبات واضطرابات الأسواق الخارجية، وهناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، إلا أن هذه العلاقة لم تثبت صحتها بالنسبة للمعطيات الجزائرية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على سوق الصرف وإنما يعتمد على قطاع المحروقات .

مقدمة

4. دراسة شعوبي محمود فوزي، 2015، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005 – 2011

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاداء المالي لكل من بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ، للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، وذلك اعتماداً على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين، وتحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما ، حيث توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة للسنوات محل الدراسة، إلى جملة من النتائج أهمها : ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

5. عبد العزيز برنه، 2016، بعنوان: تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة

الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري، حيث تم تطبيق اختبار التكامل المتزامن (المشترك) من أجل دراسة العلاقة بين كل من الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو من جهة، والميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو من جهة أخرى، وقد تبين أنه هناك علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وعدم وجود هذه العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذا بسبب طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي

6. دراسة بثينة مُجد ربيع طالب، 2013، بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف وأثره على أسعار الأسهم

في سوق دمشق للأوراق المالية

هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي في سورية من خلال الاعتماد على نماذج تقييم الأداء من منظور خلق القيمة في محاولة للكشف عن العلاقة المحتملة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف وبين أسعار أسهمها في السوق المالية، سعياً للوصول إلى نموذج كمي مقترح للتنبؤ بسعر السهم، وقد استخدمت الباحثة الأسلوب الإحصائي وهو الانحدار الخطي المتعدد، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أهمية أن تقوم المصارف بإعداد قائمة القيمة الاقتصادية المضافة بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى التي تقوم بإعدادها ونشرها في تقاريرها، وذلك نظراً لما توفره هذه القائمة من بيانات، ومن أهمها تكلفة رأس المال، والتي من شأنها أن تؤثر على النتيجة النهائية للأداء المالي للمصارف.

مقدمة

تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة أسعار الصرف كون أن هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي و الوصفي.

ومن بين الدراسات السابقة من اهتمت بتقييم الأداء المصرفي، كون أن هذا الأخير مؤسسة ربحية، لذلك وجب عليه دراسة المخاطر التي تواجهه وتقدير الأرباح التي سيحققها في المستقبل.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة ملمة شاملة وحديثة من حيث الموضوع المتناول ومن حيث الاحصائيات والنتائج المتوصل إليها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال اعتمادها على الاسلوب القياسي في تحليل العلاقة بين سعر الصرف وأداء البنوك من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

7. منهج وحدود الدراسة:

بناء على طبيعة الاشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث وقصد الاحاطة بجوانب موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح الجوانب النظرية للموضوع والتعريف بكافة المفاهيم المتعلقة بأداء البنك وتقلبات أسعار الصرف. كما تمت بأدوات القياس الاقتصادي بغرض التوصل إلى توضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة و إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر وأداء البنوك التجارية أما الاطار الزمني للدراسة فشمّل الفترة 2007-2015 وهي الفترة التي استطعنا الحصول فيها على البيانات والمعلومات اللازمة.

8. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على معلومات التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2007/2015 وذلك بحساب مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأموال الخاصة ونسبة السيولة العامة ومعدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ولتقدير تأثير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على هذه الأخيرة، استخدمت الدراسة نموذج شعاع الانحدار الذاتي الذي يعتبر من الأساليب القياسية الحديثة وكذلك نظرا لبساطة استعماله مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى، بحيث يعتبر ذو فعالية احصائية حتى ولو كانت السلاسل الزمنية قصيرة نوعا ما مثل النموذج محل دراستنا، وتم معالجته ببرنامج EVIEWS8 واستخدام برنامج excel10 لرسم مختلف المنحنيات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

9. التوثيق العلمي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية حيث ارتكزنا في القسم النظري على مجموعة من:

- الكتب (عربية وأجنبية).

مقدمة

- الملتقيات الدولية والوطنية.
 - المقالات المنشورة في الجرائد الوطنية والمجلات العلمية المتخصصة .
 - المذكرات والاطروحات الجامعية.
- أما القسم التطبيقي فقد اعتمدنا على:
- المقابلات مع مدير بنك الخليج الجزائر -وكالة عنابة-
 - التقارير السنوية للبنك والتي تحتوي على ملخص لنشاط البنك، ميزانيات البنك، جداول حسابات النتائج وغيرها من القوائم المالية.
 - كما تم الاعتماد على العديد من المواقع الإلكترونية الرسمية على شبكة الإنترنت

شرح المصطلحات الأساسية

سعر الصرف: هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

خطر سعر الصرف: هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والتطور غير المتوقع له، ويظهر من خلال المبادلات والصفقات على السلع والعملات الأجنبية وما يقابلها من العملة المحلية.

الأداء المالي: هو نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

نموذج شعاع الانحدار الذاتي: عبارة عن نظام معادلات لمجموعة متغيرات كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها وقيم المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى قيم عشوائية.

10. محتويات الدراسة

سعيًا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد الاطاحة بالقدر الكافي من الاهتمام والتركيز بهذه الدراسة وللإجابة على الاشكالية تم تقسيمها إلى ثلاث فصول مستهلة بتمهيد ومنتهية بخلاصة، حيث خصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي من الدراسة بالإضافة إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الاشكالية ووضع الفرضيات... الخ، واختتمنا دراستنا بخاتمة عامة بينا فيها صحة الفرضيات وذكرنا مختلف النتائج المتوصل إليها بالإضافة للاقتراحات وأفاق البحث ويمكن استعراض محتويات الدراسة كمايلي:

-الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فخصص المبحث الاول لمفاهيم أساسية حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني فكان حول نظريات وسياسات سعر الصرف وأنظمتها في حين تناول المبحث الثالث خطر سعر الصرف وتقنيات تغطيته.

مقدمة

الفصل الثاني: تحت عنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فخصص المبحث الاول لعموميات حول البنوك التجارية أما المبحث الثاني فكان حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في حين تناول المبحث الثالث المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث: اختبار تأثير سعر الصرف على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فخصص المبحث الاول لتقديم بنك الخليج الجزائر AGB، أما المبحث الثاني فكان حول التعريف بالأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة في حين تناول المبحث الثالث دراسة العلاقة بين سعر الصرف والأداء المالي لبنك AGB.

10. صعوبات الدراسة

يواجه أي طالب وأي باحث في مساره العلمي والبحثي صعوبات، وأهم الصعوبات التي واجهتنا مايلي:

-حادثة البحث لعدم التعرض له من قبل الباحثين.

-صعوبات في إيجاد بنك محل دراسة حيث اضطررنا إلى التنقل إلى عدة بنوك للحصول على التقارير المالية من بينها بنوك جهوية المتواجدة في ولايات اخرى كبنك الجزائر الخارجي -بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بنك الجزائر الداخلي.

-قصر طول السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة القياسية نتيجة حصولنا على معطيات متعلقة بالفترة من 2007-2015.

تمهيد:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماماً، بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل ويطلق عليه سعر الصرف، وبحكم أن هذا الأخير يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، الأمر الذي يجعله يعيش تقلبات حادة بسبب عوامل العرض والطلب على العملة الوطنية التي تشكلها هذه المعاملات، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تجسيد آليات وإجراءات تتحكم في قيمة العملة الوطنية، قصد جعل هذه الأخيرة تلعب دوراً مهماً في أن تكون سنداً للقرارات الاقتصادية وعاملاً مساهماً في توجيه وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاتجاه المرغوب.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف وأنظمتها.

المبحث الثالث خطر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والمستثمرين، وكذلك باهتمام جميع المؤسسات والشركات، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية وعليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية، لذلك سنحاول في هذا المبحث من أخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلالها سنتعرف على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

سيتم التعرض من خلال هذا المطلب لتعريف سعر الصرف وأهميته:

أولاً: تعريف سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم¹. كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية الأخرى².

ومما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر عملة بعملة أخرى، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنًا لها، وبالتالي فسعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة نقدية واحدة من عملة أخرى، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات³.

وهناك طريقتان لتسعير العملات⁴:

-التسعير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

¹ - حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي بين الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998، ص.38.

² - محمود يونس مجد وعلي بن عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص.292.

³ - بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده «دراسة قياسية للدينار الجزائري» ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص.03، متوفرة على الموقع:

<file:///C:/Users/PC/Downloads/politique-de-taux-de-chage-et-ses-determinants.doc.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/11/13 الساعة 20:03.

⁴ - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري «دراسة حالة الجزائر» ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص.38، متوفرة على الموقع:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/1161/1/Abdeldjallil-Hadjira.mag.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/14 الساعة 15:23.

- التسعير غير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ثانيا: أهمية سعر الصرف

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن الجانب الآخر أن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها¹.

ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول وسوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة².

وتبرز أهميته كذلك من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر مختلف المبادلات التجارية للدولة³.

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف عملة ما مقابل العملات الأخرى، وعلى الرغم من أن ذلك شيء مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات، وأن سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سعر أي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وتخضع التغيرات في كل من العرض والطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص.16.

² - المرجع نفسه، ص.17.

³ - دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها «دراسة حالة الجزائر» ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015، ص.12، متوفرة على الموقع:

http://thesis.univ-biskra.dz/1440/1/Comer_d2_2015.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/14، الساعة 17:19.

اقتصادية بحثية، وهي ذات طبيعة متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ومنها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة الأجل مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم وغيرها من العوامل الفنية كالتغير في ثقة المتعاملين بالعملة المحلية أو المضاربة فيها أو تغير المواقف السياسية للدول¹.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف ووظائفه

قبل التطرق لوظائف سعر الصرف سنتعرض لأنواعه.

أولاً: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي:

1- سعر الصرف الاسمي (TCN): Le taux de change nominal²

يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وبالتالي فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، وينقسم إلى:

سعر صرف رسمي: أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت.

وتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الاسمي حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً. إلا أنه لا يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.

2- سعر الصرف الحقيقي (TCR): Le taux de change réel

يعبر عن عدد الوحدات من السلع المستوردة الكافية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يخدم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم فمثلاً ارتفاع عائد الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت إيراداتهم الاسمية بنسبة عالية. إذا فسعر الصرف الحقيقي هو

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملة وحرب العملاء، الدار الجامعية، مصر، ط. 1، 2016، ص. 30.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي المقارن للأسعار وعليه يهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لدولة ما¹.

لو أخذنا بلدين كالجائز واليوم أ يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي²:

$$TCR = \frac{TCN/PDZ}{1\$/PUS} = \frac{TCN*PUS}{PDZ}$$

حيث أن:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي

PUS : مؤشر الأسعار لأمريكا

PDZ : مؤشر الأسعار للجائز.

1\$/PUS : تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/PDZ : تعبر عن القوة الشرائية للدينار الجائزي مقابل الدولار وعليه يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجائز، وبهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على أنه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القدرة على التنافسية والعكس صحيح، حيث نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

3- سعر الصرف الفعلي (TCE): Le taux de change effective

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويوضح التغيير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة من العملات الأخرى حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة³.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

لأسعار الصرف عدة وظائف تتمثل أهمها في⁴:

- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

¹- تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (الفترة 1970-

2013م)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية المجتمع بالقريات، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، العدد 2، 2015، ص.64.

²- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية للجائز، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن احمد، وهران، 2013، ص.18، متوفرة على الموقع:

<http://theses.univ-oran1.dz/document/THA3158.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/20، الساعة 13:21.

³- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.25.

⁴- محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 2006، ص.98.

-وظيفة تطويرية: أي يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي للتجارة الخارجية.

-وظيفة توزيعية: وذلك لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف

بالنظر للأحداث الاقتصادية والسياسية نجد أن هناك العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على ارتفاع وانخفاض الطلب والعرض على العملات بالسوق مما يؤدي بدوره إلى التأثير على أسعار صرفها ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي يمكن تصنيف هذه العوامل إلى قسمين وهما: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف، والعوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.

أولاً: العوامل الاقتصادية

تمثل العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف في:

- كمية النقود: إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة "سرعة تداول النقود" تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده "ملتون فريدمان" إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، وينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

-معدلات التضخم: يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على أسعار الصرف.

فعندما يكون معدل التضخم المحلي أعلى من معدلات التضخم في الدول الأجنبية أي "أن أسعار السلع والخدمات في الدولة المحلية أكبر من أسعارها في الدولة الأجنبية" ينشأ عن ذلك زيادة الطلب على الواردات الذي يمثل زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة في عرضها مما يترتب عليه انخفاض في سعر صرفها مقابل العملة الأخرى.

ومن هنا يمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم في دولة معينة بالمقارنة مع باقي الدول يسبب من الوضع التنافسي لهذه الدولة حيث يعمل على زيادة حجم الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لعرض الاستيراد.

وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل انخفاض حجم الصادرات وتدهور قيمة العملة المحلية¹.

-ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث أن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلبا على العملة الوطنية أي عرض للعملة الأجنبية، فالصادرات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضا للعملة الوطنية أي طلبا للعملة الأجنبية.

ومن هنا فإن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة الناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وانخفاض الطلب عليها، ومن ثم انخفاض في سعر صرفها.

-أسعار الفائدة: تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف حيث ترتبط أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف².

-التدخلات الحكومية: تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

¹ - محمد ياسر زيدان النحال، اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص.40، متوفرة على الموقع:

<http://library.iugaza.edu.ps/thesis/118619.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/11/22، الساعة 14:10.

² -دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص.45.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي¹:

- الاضطرابات والحروب: إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير واحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الاجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب، وشواهد الحروب والاضطرابات كثيرة، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

-الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤشرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو البيئة الاقتصادية عموما وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وبالتالي سعر الصرف الخاص بها وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

-خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنهم وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلا عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة².

¹- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2011، ص.81.

²- محمد ياسر زيدان النحال، مرجع سبق ذكره، ص.43.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف وأنظمتها

بعدها تطرقنا إلى ماهية سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه، سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف بالإضافة إلى سياساته وأنظمتها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية تلاقي العرض والطلب على العملات كما يتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية والمالية. ونظرا لأهمية سعر الصرف البالغة، ارتأينا تبيان ذلك من خلال فحص مختلف النظريات التي عملت على شرح وتحليل الكيفية التي يتم عبرها تكوين سعر الصرف، وأهم هذه النظريات وعلى سبيل الاستدلال يمكن تلخيصها في الآتي ذكره:

1. نظرية تعادل القدرة الشرائية PPA:

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى وذلك عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار بين العملات بعدما تخلت الدول عن قاعدة الذهب، ويعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **Gustav Cassel** الذي قام بصياغتها عام 1922، والذي يرى أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية ومن ثم فإن العلاقة بين هذه العملية تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كلا من الدولتين و منه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار بالنسبة لكلا الدولتين¹، أي أنه على المدى البعيد سيتغير سعر الصرف بين العملات في دولتين وفق لمعدلات التضخم المحددة الخاصة بهما². وتعتمد نظرية القوة الشرائية على الصيغ التالية³:

-الصيغة المطلقة **la version absolue** ومبنية على فرضيات خاصة مثل: -حرية حركة السلع -غياب تكاليف النقل -غياب حقوق الجمارك.

تتلخص نظرية PPA في شكلها المطلق في أن سعر الصرف التوازني يتحدد وفقا للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كمايلي:

$$S(O)=Pn/Pe$$

حيث:

¹- بغداد زيان ، مرجع سبق ذكره، ص.37.

²- برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، 2006، ص.40.

³- سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر: فترة 1993-

2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2012، ص.20، متوفرة على الموقع:

http://these.univ-msila.dz/pmb/opac_css/doc_num.php?explnum_id=174 ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/02، الساعة 09:04.

$S(o)$: سعر الصرف التوازن

Pn : المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي).

Pe : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

يسمح هذا الطرح بالحصول على نفس الكمية من السلع بنفس الوحدة من العملة الأجنبية في كلا البلدين، وكل الفروقات تترجم بتقلبات سعر الصرف التي تسمح بتساوي القدرة الشرائية المحلية والأجنبية للنقود. -الصيغة النسبية لنظرية PPA أكثر واقعية، وهي عبارة عن نسبة السعر بالبلدين وتعادل القوة الشرائية النسبي أو حاصل سعر الصرف في فترة الأساس ونسبة الأرقام القياسية للأسعار بالبلدين¹.

ووجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كاعتمادها على الأرقام القياسية للأسعار، بالتالي تتعرض لكل النواقص التي تمكن في حساب هذه الأرقام القياسية، وفي نوع الرقم المستخدم، وكذلك وجود بعض السلع والخدمات التي تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات²، كما أنها لم تفسر عوامل تحديد مستوى سعر الصرف في سنة الأساس وإنما تأخذه كأمر معطى³.

وعلى الرغم من تعدد أوجه النقد التي وجهت لنظرية تعادل القوة الشرائية، إلا أنها أعطت تفسيراً لتحركات سعر الصرف في الاجل الطويل (أي على مدى عدة سنوات) خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة وكذلك أدت النظرية دوراً هاماً في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف⁴.

2. نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:

بدأ كنيوز عام 1923 باكتشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، أخذاً بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عملتين، حيث توضح أنه في وضعية التوازن بتساوي فارق الفائدة (على العملتين) مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر الصرف الفوري)، وتعبير آخر فارق الفائدة يصبح مساوياً لفارق الصرف الموضح بالنسبة المئوية في سعر الصرف الفوري بين العملتين وفق العلاقة

$$\frac{F-S}{S} = R_d - R_f$$

التالية⁵:

R_f : معدل الفائدة في الخارج.

R_d : معدل الفائدة في الداخل.

¹- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط.1، 2003، ص.136.

²- سعيدة شطباني، مرجع سبق ذكره، ص.21.

³- هجير عدنان ركي أمين الاقتصاد الدولي، اثره للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2010، ص.279.

⁴- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 1997، ص.132.

⁵- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط.4، 2013، ص.45.

S: السعر الفوري لوحدة من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الأجنبي.

F: السعر الفوري لوحدة من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني.

3. نظرية الأرصد:

وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها¹.

4. النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود².

5. نظرية كفاءة السوق:

قدم الاقتصادي Eugène Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية، فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف³.

6. نظرية الإنتاجية:

لاشك أن ارتفاع مستوى الإنتاجية في دولة ما يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الاموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، ومن ثم زيادة سعر صرفها، كما يؤدي زيادة مستوى الإنتاجية إلى انخفاض تكلفة المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية للدولة على

¹-فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط.1، 2007، ص.452.

²-فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، ط.1، 2001، ص.228.

³-عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص.58.

التصدير، وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها. ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الانتاجية، الامر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

ويلاحظ أنه من الممكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة في حالة استجابة الجهاز الانتاجي له مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للدولة واتجاه قيمة العملة نحو الارتفاع¹.
7. نظرية المرونة السعرية:

تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية، فاذا تجاوزت قيمة الواردات الصادرات (أي أن هناك عجزاً في الميزان التجاري) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر صرف مرن، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري، وان سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف².
8. نظرية فقاعات المضاربة:

إن الأزمة المالية التي حدثت سنة 1981 كشفت الغطاء عن مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين، فالفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلقة بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، سعر الفائدة...) وهذا الفارق يسمى فقاع المضاربة.

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث أن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلباً أو إيجاباً على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة، إلا أنه يجب أن نفرق بين فقاعات المضاربة العقلانية وغير العقلانية، ذلك أن لهذه الأخيرة تأثير جد خطير على وضعية الصرف وكذا على عودته إلى وضع التوازن وهو ما يسمى بسلوكيات المتعاملين الاقتصاديين³.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

أتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت من أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف.

اولاً: التعريف بسياسات سعر الصرف

سياسات سعر الصرف تمثل مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق وسعر الصرف الأجنبي في حدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، بمعنى أنها تتمثل في

¹-حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص.125.

²-سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص.75.

³-أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص.49.

الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمدة قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية¹.

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1. مقاومة التضخم:

يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسياتها، تقوم هذه السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم².

2. تخصيص الموارد:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد الوطني مع باقي الاقتصاديات في العالم، حيث ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضه مثلا إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد³.

3. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها⁴.

4. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تسعى السلطة النقدية لرفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية لتشجيع التصدير وبالتالي زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيض سعر الصرف، مما يساهم في نمو الدخل الوطني وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتحقيق التنمية الاقتصادية⁵.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.63.

²- بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص.48.

³- أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص.61.

⁴- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005، ص.133.

⁵- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.65.

ثالثاً: أنواع سياسات سعر الصرف

من أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فانه من المهم التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بلدين يرجع إلى تغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير الاسمي للصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين، وفي نهاية الأمر فان القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية المنتوجات بين البلدين ومن أهم السياسات:

1- سياسة تخفيض قيمة العملة:

تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل عن هذه العملات¹، ويترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي تخفض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج². وتتمثل أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة في³:

- تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه وهو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية فترتفع صادرات البلد وتنخفض وارداته من السلع الأجنبية.
- الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فان سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكملية أخرى، فان تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

¹- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص.258.

²- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، القدح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص.303.

³- صبحي حسون الساعدي وأياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان

مختارة، مجلة علوم الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد4، العدد7، 2011، ص.91، متوفرة على الموقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=56815> ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/03، الساعة 11:00.

2- سياسة رفع قيمة العملة:

هي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض¹، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي بالدول للرفع من القيمة الخارجية لعملتها هي²:

- تخفيض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.
- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.
- انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعت عملتها وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.
- ان سياسة رفع قيمة العملة لا يقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملة الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة³.

3- سياسة الرقابة على الصرف:

ويقصد بها تدخل السلطات العامة في مجال الصرف الأجنبي سواء بتحديد سعر صرف محدد للعملة الوطنية، أو الكميات المسموح بتحويلها⁴. أي هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الأجنبية محتكرة من طرف البنك المركزي كما يقوم هذا الأخير بتوزيعها على مختلف القطاعات، أي الرقابة الإدارية على موارد البلاد من الصرف الأجنبي وعلى وجوه استعمال هذه الموارد في شتى الأغراض، نظرا لما يترتب على احداث التكافؤ باستمرار بين إيرادات البلاد ومدفوعاتها من تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية عند المستوى المقرر له⁵.

ويمكن ذكر بعض أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي⁶:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة.
- الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹-دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص.81.

²-بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص.51.

³-بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص.52.

⁴- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، ط.1، 1999، ص.157.

⁵-بربري محمد أمين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011، ص.88، متوفرة على الموقع:

الاطلاع: 2016/12/11، الساعة 22:45. http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11236/1/BERBER_MOHAMED%20AMINE.PDF.pdf ، تاريخ

⁶-بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص.55.

الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف

- الاحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية
- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.
- زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي.
- ويمكن سرد أهم أساليب الرقابة على الصرف على النحو التالي¹:
- اتفاقية المقايضة: من خلال قيام الدول باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى، دون أن يترتب عن ذلك أي تحرك نقدي.
- اتفاقية الدفع: ويقصد بها الاتفاق بين بلدين على تخفيض فروض ثنائية لمدة معينة وعلى أساس سعر صرف محدد وثابت، وهدفها تمويل التبادلات المختلفة.
- اتفاقية المقاصة: بموجب هذه الاتفاقية يقوم صندوق التسوية بتحصيل مدفوعات مستورد معين ودفع مستحقات المصدر.
- اتفاقية القائمة: قد تتفق بلدان في إطار المبادلات التجارية الثنائية على وضع قائمة من السلع التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الاتفاق عليها.
- نظام سعر صرف موحد: يتم تحديد سعر صرف اداري رسمي يوميا، ويكون موحدا لجميع المعاملات مقابل العملات الأجنبية، تحدده السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي، لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات.
- سعر الصرف المتعدد: هذه الأداة تمكن الدولة من تحقيق أغراض تنموية بفرضها لأسعار صرف تفضيلية بالنسبة لقطاعات تحظى بالتشجيع والأولوية، وتطبيق سعر الصرف المرتفع الذي تقصد من وراءه الدولة باتباع سياسة إحلال الواردات، والحد من استيراد بعض السلع التي تثقل كاهلها بالنظر إلى القيمة الاجمالية للواردات.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

- إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف.
- ويعرف نظام الصرف بأنه مجموع القواعد التي تحدد كيفية تحديد سعر صرف العملة مقابل عملات أخرى².

¹- بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص.90.

²-Larbi Dohni et Carol Hainant, les taux de change, éd. Boeck, Belgique ,1^{er}.éd, 2004, p.19.

الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف

قام العالم الاقتصادي Frankel سنة 1999 بتلخيص قائمة تحتوي على تسعة ترتيبات لأنظمة الصرف الحديثة السائدة حالياً، وهي مرتبة من الاعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات، وتتضمن¹:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

حيث نميز فيه نوعين هما نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل معيار الذهب ونظام أسعار الصرف الثابتة. فالأول والذي امتد من سنة 1881 إلى 1914 والذي يهدف حسب مناصريه إلى تنمية التجارة الخارجية والتي تعتبر كأداة هامة للتقدم الاقتصادي، في هذا النظام سعر الصرف يكون مستقراً بين حدين ضيقين يعرفان بحدي دخول وخروج الذهب، حيث يضمن هذا الأخير توازن حسابات المدفوعات على المدى الطويل وفق الآلية التالية:

- في هذه الحالة فائض في الميزان التجاري يوجد دخول للذهب وبالتالي ارتفاع كمية الذهب فتتسبب في حدوث تضخم لأن الأسعار تنخفض ومنه ترتفع الصادرات ويعود التوازن.
- وفي حالة العجز فهناك خروج للذهب وبالتالي انخفاض كميته فيحدث انكماش لأن الأسعار تنخفض ومنه ترتفع الصادرات ويعود التوازن كذلك.

وتعمل هذه الآلية على العودة التدريجية إلى التوازن استناداً إلى النظرية الكمية للنقود الذي يعزي إليها الدور الأساسي في تحليل التغيرات الحاصلة في موازين المدفوعات، فمعالجة الاختلال الخارجي يكون على حساب الاقتصاد الوطني الملزم بالتكيف مع الفرق بين الإيرادات والمدفوعات الدولية، وتغيير مستوى نشاطه لتأثير تغيير المخزون الذهبي على كمية النقود المتداولة، وعليه على مستوى الأسعار والإنتاج والعمالة.

أما الثاني فيمكن تعريفه على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو، الين الياباني...)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين، ويتميز بمجموعة من الخصائص أهمها²:

- السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر باتفاقية نقدية (مثلاً + أو - 1%).
- إذا تغيرت قيمة العملة فوق هذه الحدود المسموح بها، البنك المركزي عليه أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.

¹- سعيدة شطباني، مرجع سبق ذكره، ص.8.

²- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص.09، متوفرة على الموقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/12/15، الساعة 07:20.

الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف

- في حالة عدم قدرة السلطات النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية، عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المرتبطة بها (العملة المرجع).

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية) توافر ثلاثة شروط رئيسية هي¹:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويمكن ترتيب أسعار الصرف الثابتة كذلك إلى²:

- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تقضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية)، أو أن يكون البلد العضو في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة. وباعتماد هذا النوع من النظم تتخلى السلطات النقدية عن كل حق في السيطرة المستقلة على السياسة النقدية المحلية.

- مجلس العملة: هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية الا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه الغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية والمقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.

ولم يسلم هذا النظام من الانتقادات التي انصبت على عيوبه، لكن دون تجاهل لمزاياه التي حققها ويتمثل أهمها في³:

- يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى ويضمن سهولة تدفقها.
- الثبات في أسعار الصرف يهيئ المناخ المناسب للاستثمار طويل الأجل.
- يقلل المخاطر المضاربة بالعملات الدولية.

¹- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط.5، 2005، ص.182.

²- بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص.53.

³- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.149.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

- يعتبر أحسن طريقة من أجل التحكم في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.
- يجبر على اتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاع الداخلية الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي. أما عيوب نظام سعر الصرف الثابت فتتمثل في¹:
- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة للحفاظ على قيمة العملة المحلية اتجاه الضغوط السوقية.
- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة على الاقتصاد المحلي.
- تتعارض مع متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تملها الظروف الخارجية للبلد.
- عند تثبيت عملة دولة معينة إلى عملة رئيسية فإن تحركات أسعار صرف العملة تتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من ارتباطها بالعوامل الداخلية ووضع ميزان المدفوعات.

ثانيا: نظام سعر الصرف الموعوم

- يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح².
- ويرجع السبب وراء تعويم أسعار الصرف خلال الفترة من نهاية الستينات 1960 وإلى منتصف السبعينات هو أن السلطات النقدية لم يتبق لديها ذهب أو نقد أجنبي لتحقيق استقرار أسعار الصرف، وكان لا يمكنها أولا ترغب في استخدام الرقابة على النقد ونفوق بين نوعين للتعويم³:
- التعويم النظيف (الحر) وهو التعويم بالمفهوم السابق، أي لا وجود لأي تدخل من طرف السلطات النقدية، ويكون العرض والطلب على العملات هي العمل المتحكم.
 - التعويم المدار هو تعويم، لكنه يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، إذا ما لاحظت أن سعر صرف عملتها تتجه في غير الاتجاه المرغوب. وذلك بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلا أن عملتها تتجه نحو الارتفاع باتجاه عملة أجنبية ما تقوم بشراء كميات من العملة الأجنبية⁴.

¹ - المرجع نفسه، ص.150.

² - كبداني سيدي احمد وقاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول «MENA» باستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي «VAR»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد03، 2013، ص.114،

متوفرة على الموقع:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6885/1/EB0306.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/17، الساعة 21:24

³ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص.21.

⁴ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص.71.

الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف

- وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم إيجابيات سعر الصرف العائم فيما يلي¹:
- النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية أو الخارجية.
 - البنوك المركزية لم تعد في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياط.
 - يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في اتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.
 - يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية.

كما يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية²:

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.
- ان تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثالثا: نظام سعر الصرف الوسيط

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فان هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني³.

ومن تلك الأنظمة ما يلي⁴:

الأنظمة الثابتة في مجال أفقي: وهي تشبه الأنظمة التقليدية الثابتة، ولكن هناك إمكانية أكبر للتقلب بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الاسمي أو الحقيقي حول المركز ويلتزم البنك المركزي بالحفاظ عليه، وتعتمد إمكانية استخدام السياسة النقدية على حجم ذلك المجال.

الأنظمة الثابتة الزاحفة: تستعمل في الدول ذات التضخم المرتفع، حيث يمكنها تعديل النسبة الثابتة لسعر الصرف بانتظام على شكل تخفيض صغير استجابة لتغير بعض المؤشرات الكمية مثل فروق معدلات التضخم

¹- بريزي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص.75.

²- المرجع نفسه، ص.76.

³- محمد ياسر زيدان النحال، مرجع سبق ذكره، ص.51.

⁴- بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص.55.

الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف

مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع مثلا لدى أهم الشركاء التجاريين، وغيرها من المؤشرات ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائيا لاستبعاد أثر التضخم، أو تحديده بسعر صرف ثابت مع لن سلفا أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

وتتمثل أهم إيجابيات هذا النوع من الأنظمة في¹:

- تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي يساهم في تعديل الأسعار.
 - المحافظة على درجة من الاستقلال النقدي.
 - تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي.
- أما عيوب الأنظمة الوسيطة فيتمثل في²:

- إذا كان البنك المركزي يتدخل من أجل المحافظة على سعر الصرف في حدود مجالات معينة، معنى ذلك يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت.
- من أجل جعل سعر الصرف قريب من معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية من النقد الأجنبي، مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.171.

² - المرجع نفسه، ص.172.

المبحث الثالث : خطر الصرف

إن تعامل المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة بالأصول المالية بعملات مختلفة يعرضها لمخاطر الصرف المختلفة مما يلزمها اللجوء إلى تقنيات التغطية المختلفة، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لتعريف الخطر وأنواعه وكذلك طرق قياسه بالإضافة لتقنيات تغطيته.

المطلب الأول: تعريف خطر الصرف وأنواعه

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف خطر الصرف وأنواعه.

أولاً: تعريف خطر الصرف

يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية¹.

كما يمكن تعريفه بأنه التغيير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة².

ومنه فان خطر سعر الصرف يعبر عن الخسائر الناتجة عن التقلبات الحادة لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثرها، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

1. المخاطر المالية:

إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبجدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تقويم أسعار الصرف.

2. مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة³.

¹- شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص.28.

²- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.92.

³- مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص.133.

3. مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

4. مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية: النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض و الاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة. النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها¹.

5. مخاطر الصفقات والمعاملات:

تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها وخصومها المتداولة بالعملات النقدية الأجنبية وضعية صرف تعاملية والتي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض والاقتراض المبرمة بالعملة الأجنبية اما على المدى القصير او الطويل او اي مؤسسة تطرح اوراقها المالية للاكتتاب تقرر او تستثمر بعملة أجنبية².

6. المخاطر الاقتصادية:

هي المخاطر التي تلاحظها المؤسسة من خلال التطور غير المتوقع لمعدلات الصرف والذي ينتج اثاره على الجانب التنافسي للمؤسسة فمثلا قيام شركة المانية لصناعة السيارات بتصدير منتجاتها إلى بريطانيا مع معدل صرف 3مارك=1جنيه استرليني ونتيجة للتكاليف الاقل تحقق ارباح مقارنة بالمؤسسات البريطانية التي تواجه تكاليف أكثر ولكن لو حدث تطور غير متوقع وارتفع معدل صرف المارك واصبح 2مارك=1جنيه استرليني فعلى المؤسسة الالمانية التضحية بجزء من أرباحها للحفاظ على السعر التنافسي بالجنيه³.

¹-دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص.51.

²-josette peyrard, gestion financière international, librairie vuibert, France, 5.ème édition, 1999, p.94.

³-michel jura, technique financière, dunod, France, 1999, p.147.

المطلب الثاني: مصادر مخاطر الصرف وطرق قياسها

بعد التعرض لتعريف خطر الصرف وأنواعه سنتطرق في هذا المطلب لمصادر خطر الصرف وكذا طرق قياسه.

أولاً: مصادر مخاطر الصرف

من بين أهم مصادر مخاطر الصرف هي العمليات التجارية القائمة بين مختلف دول العالم ومنها المتعلقة بجانب الواردات ومنها ما يتعلق بالصادرات، ومنها ما يكون عند عرض مناقصة دولية، ومن مصادره أيضاً ما يتعلق بالعمليات المالية وتتمثل في¹:

1. مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية: ونبرزها فيما يلي:

- خطر الصرف والواردات: عند قيام مستورد بعملية استيراد عليه أن يدفع قيمة الصفقة التجارية عند موعد محدد ومبلغ معين بالعملة الأجنبية وعليه أن يعتبر ثلاث أسعار لتحديد مشترياته: سعر اليوم الذي يعقد المستورد فيه طلبيته مع المورد. سعر يوم جمركة السلعة.

السعر الذي يشتري به العملات لدفع قيمة مشترياته.

فعدم التغطية للخطر تبقي العائد مجهولاً بالنسبة للمستورد حتى وقت انتهاء عملية الاستيراد.

- خطر الصرف والصادرات: إن المؤسسات قد تتعرض لخطر الصرف من جراء تصدير منتجاتها، فهي تتعرض إلى خسارة عند انخفاض قيمة النقود التي تمت الفوترة بها قبل تاريخ الدفع أو التسوية، كما أنه يحقق ربح في حالة ارتفاعها.

وللتقليل من هذا الخطر على المصدر التقليل في الوقت الذي يفصل بين الاتفاق على إبرام العقد وتاريخ التسديد وإتمام الصفقة أو اللجوء إلى إحدى تقنيات التغطية المعروفة.

- خطر الصرف عند عرض مناقصة دولية: إن خطر الصرف في هذا النوع من العمليات هو عشوائي ويصعب تسييره، وهو ناتج بين الفترة التي تعرض فيها المؤسسة المناقصة الدولية، ولحظة إرساء المناقصة على أحد الطالبين.

2. مخاطر الصرف على مستوى العمليات المالية:

إن العمليات المالية التي تتم بين مختلف الدول تتعرض لمخاطر الصرف وندرجها فيما يلي²:

- خطر صرف القروض بالعملات الأجنبية: في حالة الاقتراض تقوم المؤسسة بتحويل القيمة الاسمية للقروض الأجنبي المحصل عليه بالعملة المحلية وعند التسديد يقوم بالدفع بالعملات الأجنبية وكذلك بالنسبة للفوائد، إن المقترض بالعملات الأجنبية يتعرض إلى خطر الصرف على الفوائد والأقساط المسددة مع كل ارتفاع في قيمة العملة المقترض بها في فترة تسديد القرض وبذلك يتحمل المقترض خسارة في الصرف.

¹- بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص.148.

²- بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص.149.

- خطر صرف الاستثمار المباشر في الخارج: إن عملية الاستثمار في الخارج عادة ما تكون في شكل خلق فروع جديدة أو شراء شركة في الخارج ويتولد عن هذا خطر صرف يتمثل في:

- خطر صرف على قيمة الأصول والخصوم للفروع الموجودة.

- خطر صرف على التدفقات المالية الحاصلة بين الشركة الأم وفروعها بالخارج.

ثانياً: طرق قياس خطر الصرف¹

إن معرفة وقياس المؤسسة لخطر الصرف يجعلها مطالبة بالمتابعة المستمرة لحقوقها والتزاماتها من خلال وضع آلية تحركات الصرف وذلك عن طريق وضعية الصرف.

1. تعريف وضعية الصرف:

وضعية الصرف يمكن تعريفها على أنها الفرق بين الحقوق بالعملات الأخرى والديون بالعملات الأخرى، تحسب بالنسبة لكل عملة وبالنسبة لكل تاريخ استحقاق.

يمكن حساب وضعية للصرف لعملة صعبة ما في تاريخ معين، بالعلاقة الجبرية التالية:

وضعية الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة في ذلك التاريخ) + مجموع الأموال المراد تحصيلها بالعملة الصعبة - مجموع الأموال المراد تسديدها بالعملة الصعبة .

ونقول أن وضعية الصرف طويلة (long position) عندما تكون الحقوق بالعملات الأخرى تفوق الديون بهذه العملات لنفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية < 0)، ونقول عنها قصيرة (short position) إذا كانت الحقوق بالعملات الأخرى أقل من الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق، ونقول أنها مغلقة أو معدومة (closed position) إذا كانت الحقوق بالعملات الأخرى تساوي الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية = 0) خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة هو ليس نفسه إذا كانت وضعية الصرف مغلقة أو مفتوحة، ويكون ذلك كما يلي:

- إذا كانت الوضعية مغلقة، المؤسسة ليست معرضة لخطر الصرف، في هذه الحالة فحقوقها من العملات الأخرى تغطي (compeuse) ديونها من هذه العملات عند تاريخ استحقاق محدد.

- إذا كانت الوضعية طويلة، المؤسسة معرضة لخطر انخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي، إذا حدث هذا الانخفاض في تاريخ الاستحقاق فسوف يترجم ذلك بتحصيل مبلغ أقل بالعملة الوطنية (حالة مؤسسة مصدرة).

- إذا كانت الوضعية قصيرة، المؤسسة معرضة لخطر ارتفاع أسعار الصرف النقدي المستقبلي، إذا حدث هذا الارتفاع في تاريخ الاستحقاق، فسوف يترجم ذلك بدفع مبلغ أكبر (تسديد) بالعملة الوطنية (حالة المؤسسة المستوردة).

¹- شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص.31.

2. التمثيل بالمصفوفات لوضعية الصرف:

يعطينا التمثيل بالمصفوفات لوضعية الصرف تصورا شاملا لحساب النتيجة من خلال الأرباح والخسائر التي تتبع حالة تغير أسعار الصرف، في عمود المصفوفة نبين فيها اتجاه التغير الخاص بوضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية، وذلك كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف، إلى الارتفاع في السطر الأول أو إلى الانخفاض في السطر الثاني، التمثيل بالمصفوفة يكون حسب وضعية الصرف¹:

-وضعية صرف طويلة: يمكن تمثيلها بالمصفوفة على الشكل التالي:

المعامل [-1] يدل على انخفاض قيمة وضعية الصرف (خسارة الصرف) عندما ترتفع أسعار الصرف.

المعامل [+1] يدل على ارتفاع قيمة وضعية الصرف (ربح الصرف) عندما تنخفض أسعار الصرف.

-وضعية الصرف المغلقة : يمكن تمثيلها بمصفوفة على الشكل التالي :

المعامل [0] يدل على أن قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية لا تتغير نتيجة ارتفاع أو انخفاض في أسعار الصرف.

المطلب الثالث: تقنيات تغطية خطر الصرف

يوجد نوعان من طرق التغطية لخطر الصرف الأجنبي تتمثل في التغطية الداخلية، والتغطية الخارجية وكلها تهدف إلى الوقاية من الخسارة وتخفيف خطر العملة.

أولا: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف

تتمثل هذه التقنيات في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي وتتكون هذه الأساليب من²:

-أسلوب المقاصة: يقصد به إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، ويتم تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذلك، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة بين الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

-أسلوب المطابقة: يقصد به مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها للمؤسسة في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة واحدة في الدفع والاستلام، ويستخدم هذا الأسلوب بين الوحدات العاملة في مجموعة أو بينها وبين طرف ثالث.

¹ - شوقي طارق، مرجع سبق ذكره ، ص.32.

² -موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، بسكرة، 2010، ص.49، متوفرة على الموقع:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/453/1/mourri-soumia.mag.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/20، الساعة

- أسلوب التعجيل أو التباطؤ: يقصد بأسلوب التعجيل سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ استحقاقه وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة، ويستخدم هذا الأسلوب بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة.

- إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: كثيرا ما يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتيرهم بعملة بلدهم لتجنب خطر الصرف أو بعملة تتميز بالثبات النسبي ولها سوق صرف اجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة.

- إصدار الأصول والخصوم: يقصد به أن يتم زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها، أو العمل على موازنة جميع تدفقات المؤسسة اذا كانت مقومة بنفس العملة¹.

ثانيا: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، أي أن أهم ما يميزها هو لجوء مختلف المتعاملين للبنوك وللأسواق المالية بهدف التغطية، وهنا نميز بين نوعين من التقنيات: الخارجية الكلاسيكية والخارجية الحديثة المبتكرة².

فبالنسبة لتقنيات التغطية الكلاسيكية يمكن التمييز بين³:

1. الاقتراض قصير الأجل:

يعتبر أحد وسائل تغطية خطر العملة الأجنبية المقومة بها مستحقات أو المدفوعات الآجلة ولكن بشرط توافر التمويل الائتماني، فإذا استحق أحد المصدرين مبالغ بالعملة الأجنبية تستحق بعد ثلاث شهور مثلا فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس هذه العملة لمدة ثلاث شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض طبقا لعملته للسعر الصرف الفوري وإيداع حصيلته في وديعة لمدة ثلاث شهور، وعندما يحصل مستحقاته من المستورد يقوم بسداد القرض الذي كان حصل عليه وفوائده.

2. خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:

عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فإن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد والحصول على قيمتها فورا مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

¹ -موري سمية، مرجع سبق ذكره ، ص.50.

² -بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2012، ص.47، متوفرة على الموقع:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2478/1/ben-yani-mourad.mag.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/20، الساعة 16:02.

³ -موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص.51.

3. اللجوء لشركات تحصيل الديون:

وهو أن تباع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى أحد شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لهذه الشركة.

4. الحصول على ضمانات حكومية:

لتغطية مخاطر الصرف تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

5. التغطية في السوق العاجلة:

هذه الطريقة بسيطة وأكثر ميدانية بالنسبة للمؤسسات التي يكون تحت تصرفها تدفقات منتظمة ومبالغ معتبرة بالعملة الصعبة، وأمام وضعية صرف مفتوحة، وتقوم هذه التقنية على مبدئين: الأول بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة أي الحقوق أقل من الالتزامات يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة (أ) ويوظفه في سوق هذه العملة خلال مدة الدين، وعند حلول أجل تسوية الدين بالعملة (أ) يسترجع المستورد المبلغ الذي تم توظيفه لدفع دينه، أما بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية صرف طويلة بالعملة الصعبة أي الحقوق أكبر من الالتزامات يقتض المبلغ المستحدث لدينه وتحويله على عملته المحلية ثم توظيفه لأجل يعادل مدة الدين وعند الاستحقاق يعرض المصدر قرضه بالعملة (ب) ويسترجع عملته المحلية التي تم توظيفها¹.

أما التقنيات الخارجية الحديثة فنوجزها فيما يلي²:

1. التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملات:

تستخدم العقود المستقبلية كإجراء وقائي من أجل تخفيض مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساو تماما للمركز الحالي الذي يراد تغطيته. وفي هذا العقد تقوم المؤسسات بالافتراض بالعملة الصعبة ثم تدخل في عقد آجل منفصل غالبا ما يكون مع طرف ثالث لتثبيت سعر الصرف في المستقبل الذي ستشتري به العملة الصعبة لتسديد القرض للمقترض، وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية القصوى أن لا تعقد هذه الاتفاقات إلا مع مؤسسات قوية وتمتع بسمعة طيبة، لأنه قد يفشل الطرف المقابل في تسليم العملة الصعبة في موعد التسليم الآجل، كما يجب أن تؤخذ تكاليف المعاملات بعين الاعتبار على هذا المستوى الذي ينبغي أن يحدد بمبلغ تكون معه هذه الآلية التحوطية ذات جدوى اقتصادية.

¹-موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص.52.

²-بن ياني مراد، مرجع سبق ذكره، ص.51.

2. عملات المبادلة:

تجتمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت والعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء و الآخر عقد بيع، وقيمة كل من العقدين واحد، إلا أن تاريخي استحقاقها مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف، وإنما هو فرق سعر الصرف، أي الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة. وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء إلى أحد البنوك لإبرام عقد مبادلة العملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف، وكذلك تغطية المخاطر الائتمانية في مقابل عمولة تدفع للبنك.

3. خيارات الصرف:

يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأنية من صفقاتهم الناتجة عن التجارة الخارجية. وفي هذا المجال يمكن للمصدرين الذين لم يحصلوا عائداتهم فورا أن يلجؤوا إلى شراء خيارات البيع، فإذا المصدرين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار، بل عليهم أن يقوموا ببيع مبلغ العائدات من العملة الصعبة في سوق الصرف نقدا حيث سعر العملة مرتفع، وهو أعلى من سعر الخيار والعكس صحيح. كما يمكن للمستوردين الذين لم يسددوا قيمة وارداتهم فورا أن يلجؤوا إلى شراء خيارات الشراء، فإذا انخفض سعر عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقدا عند لحظة القيام بالدفع، فإن المستوردين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل عليهم أن يقوموا بشراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا، أين يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، أما إذا ارتفعت قيمة العملة المعينة في سوق الصرف نقدا لحظة القيام بالدفع، فمن مصلحة المستوردين في هذه الحالة ممارسة الخيار¹.

¹- بن ياني مراد، مرجع سبق ذكره، ص.52.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف الذي يعرف ببساطة أنه "سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى" عنصراً هاماً في اقتصاديات الدول وهذا نظراً لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، فمن ناحية التصدير والاستيراد، فإنه يؤثر بأسعار السلع المحلية المباعة للأجانب وكذا في تكاليف استيراد السلع المنتجة من قبل الأجانب، وهذا عند تطبيق مثلاً سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، أما بالنسبة لأنظمة سعر الصرف فقد سادت عدة أنظمة بعد الحرب العالمية الأولى و المتمثلة في نظام الذهب، النقد الورقي الإلزامي غير أنها تلاشت ليحل محلها نظم جديدة مكونة لسعر الصرف أبرزها نظام سعر الصرف الثابت والمتغير بالإضافة إلى نظام الرقابة على الصرف والذي لجأت إليه الدول نتيجة الالتزامات الاقتصادية، وتوضح أن كل عملية تتعلق بمبادلة العملات لا تخلو من المخاطر الناجمة عن تقلب الأسعار ومن أجل التحكم الأمثل بهذا الخطر وجدت عدة وسائل معتمدة لتغطيته وتسييره لأن ممكن لهذه الاخطار أن تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد وخاصة تلك المتعلقة بالمبادلات الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمهيد:

إن البنوك على اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية، لذلك فهي تحاول أن تحصل على أكبر حصة ممكنة في السوق عن طريق تقديم أفضل الخدمات واستعمال الأموال المتاحة لديها أفضل استعمال، كما أن غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار.

ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب اتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولاً إلى ترسيخ السير الحسن للمعاملات المصرفية، لذلك هو بحاجة للقيام بعملية تقييم الأداء خاصة الأداء المالي للبنك وفق معايير ومؤشرات تضمن له تحقيق أهدافه.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه، وعلية سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية البنوك التجارية ووظائفها وكذا مختلف أنواعها وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية منذ قرون طويلة، إذ يقال أن أول معالم النشاط المصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 ق.م في نابليون، غير أن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر الا قرب العصر الحديث وعلى تدرج دام قرون، وعليه سنقوم في هذا المطلب بإبراز مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.

أولاً: مفهوم البنوك التجارية

تعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة «Banco» التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

وهناك عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

«هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وذلك سعياً وراء تحقيق أهداف التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات بما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي²».

وتعرف كذلك على أنها: «منشآت مالية تقبل الودائع من الغير وتجهز منشآت الأعمال الأخرى والقطاع العائلي ودوائر الدولة والقطاع الأجنبي بالأموال على شكل قروض واستثمارات، وغيرها من المنتجات والخدمات³».

كما تعرف أيضاً بأنها: «مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الاعمال والافراد وغيرهم⁴».

¹ - شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 1992، ص.4.

² - أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والالكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 2008، ص.18.

³ - خليل محمد حسن الشماع، المحاسبة الادارية في المصارف، دار وائل للنشر، الاردن، ط.1، 2015، ص.24.

⁴ - محمد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص.214.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين وهما عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من عند أصحاب الفائض المالي واقرضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة.

وتبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها، ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة اغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها باعتبار أن اجتذاب زبون جديد انما يعتبر ربحاً بحمد ذاته¹.

ثانياً: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية العديد من الخصائص التي تميزها حيث أن معظم أصول البنك التجاري تشكل حقوقاً على مؤسسات وأشخاص آخرين، وأن معظم مواردها هي حقوقاً لمؤسسات وأشخاص آخرين في شكل ودائع مختلفة، والبنوك التجارية قادرة على خلق خصوم إيداعيه قابلة للتمويل من شخص لآخر ومن مؤسسة إلى أخرى باستخدام صك حيث تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس وذلك بناء على طلبهم ومسك هذه الحسابات واجراء عمليات المقاصة لحسابهم بصورة سريعة، ولهذا فان أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية هي التأثير على عرض النقود في الاقتصاد بل والمشاركة في إدارة المعروض النقدي من خلال البنك المركزي وسياسته النقدية.

كما تخصص البنوك التجارية بالقدرة على الاقتراض سواء بالوساطة ما بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر التمويل واقرضها، وتتفاعل في الاغلب مع الأصول النقدية والمالية، وبنسبة يحددها البنك المركزي وقوانين البنوك مع الاستثمارات المباشرة في الأصول الحقيقية والأهم أن تلك البنوك تعمل دائماً على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية فيما يعرف بالوضع التوازني الاقتصادي للبنك التجاري، بل أن الخاصية الرئيسية المتميزة لعمل البنوك التجارية هي قدرتها على خلق النقود MONEY CREATION باعتبار أن التغيرات في أصول تلك البنوك عندما تتلقى الودائع وتقوم بإقراضها وتوظيفها. فان تلك العمليات تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود، بمعنى أن هذه البنوك من عملياتها التجارية التوظيفية لأموالها بغرض تحقيق أقصى ربح أو عائد ممكن، فأنها تمارس أثر مباشرة على عرض النقود²، وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطات ومخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها،

¹ -فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الاردن، ط.1، 2000، ص.33.

² -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الاساسيات إلى المستحدث، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص.109.

ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك¹، وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية².

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك التجارية

سنقوم في هذا المطلب بعرض أهداف البنوك التجارية وكذا مختلف أنواعها.

أولاً: أهداف البنوك التجارية

إن المطلع على ما يجري في البنوك التجارية سواء على مستوى القيادات العليا أو على المستوى التنفيذي، لابد أن يخرج بحقيقة مفادها أن البنوك التجارية تضع عادة مجموعة من الأهداف تنبر الطريق أمام الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

— الربحية: فالأمر الذي لاشك فيه، أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه، هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة يستطيع ادارته بصورة أفضل³.

— السيولة: على البنك أن يوفر السيولة اللازمة وذلك لمواجهة مسحوبات المودعين الجارية غير المتوقعة، ففي حالة رغبة البنك بالاحتفاظ بالودائع الجارية أكثر من الودائع الأخرى فعلى البنك أن يحتفظ بسيولة عالية جداً على عكس الودائع الأخرى مثل الوديعة لأجل أو الوديعة بإشعار.

وبالتالي فإن السيولة تعني مدى قدرة البنوك على مواجهة السحوبات من خلال احتفاظها بالموجودات السائلة⁴.

بالإضافة إلى ذلك للبنوك التجارية أهداف أخرى منها⁵:

— الأمان أو الضمان: ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الاجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس.... الخ)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

— نمو الموارد: تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأس مالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي يستطيع جذبها واستقطابها.

¹ - محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط.1، 2012، ص.45.

² - محمد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار الماهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2006، ص.36.

³ - حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2014، ص.207.

⁴ - شقيري نوري موسى ومروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر - دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية، متوفرة على

الموقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72866>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/14، الساعة: 12.25.

⁵ - حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص.209.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

- الحصة في السوق المصرفي: لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزا تنافسيا.
- الانتشار الجغرافي: ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أنه لا بد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة تجمع شركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، ومهما كانت الحصة في السوق المصرفي، لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا فإنها تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينها، حتى ولو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.
- لا تكتفي كثير من القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية بحجم الودائع، ولا بالحصة في السوق المصرفي ولكنها تهتم بنوع العملاء، حيث أن بعضها يفضل التعامل مع العملاء الكبار، والبعض الآخر يفضل التعامل مع صغار المودعين، وبعضهم يجب هيكلا متوازيا.
- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غير كافية ولذلك فإنها تضع أهدافا مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.
- أهداف ابتكار: فالقيادات الإدارية الكفؤة في البنوك التجارية لا بد وأن تضع أهداف ابتكار، وأهداف الاستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

- يمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وملكيته¹:
- البنوك ذات الفروع: هي منشآت تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلدان وتتبع اللامركزية في ادارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية.
- بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها وبعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في و.م.ا .

¹ - محمد حسين أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص.17.

-بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم راس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سمّة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في و.م.ا وحول غرب أوروبا.

-البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى انها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الاجل لصغر حجم مواردها.

-البنوك المحلية: وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

أولاً: الوظائف التقليدية

وهي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى، وتتمثل: في - فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع وتشغيل موارد البنك، والتي تأخذ الاشكال التالية¹:

1. العمليات على الأوراق التجارية تتمثل في:

التحصيل: أي استيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الاستحقاق.

الخصم: وهو دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق، وتحل محله في الدائنيه ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل بنقص منها ما يسمى مبلغ الخصم او مقابل التمويل المسبق.

التسليم لقاء الرهن: حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية لدى البنك على سبيل الضمان.

2. منح القروض وخلق نقود الودائع:

يقصد بمنح القروض تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال. أي تسليف المال ليستثمر في الإنتاج أو الاستهلاك، ويقوم على الثقة والمدة، أما

¹- حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2014، ص.18، متوفرة على الموقع:

<http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/facultes/facultes/fseg/2014/NEDJARHAYET.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/19،

الساعة: 16:17.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

خلق نقود الودائع فتتولى البنوك التجارية خلق النقود الكتابية التي تعتبر أوسع أنواع النقود انتشار في المجتمعات الحديثة¹.

3. تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء: لتسهيل تأدية مصالح الافراد والمؤسسات.

4. تحصيل الشيكات:

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملائها بطريقتين:

تحويل داخلي: وهذا عندما يكون الموقع على الشيك (أو صاحبه) والمستفيد زبائن لدى نفس البنك، وتتم العملية بزيادة أو انقاص في الحسابات الخاصة بكل منها.

تحويل من غرفة المقاصة: والموجودة على مستوى البنك المركزي، أين يتم تبادل الشيكات بين البنوك لتسوية الحسابات.

5. تمويل التجارة الخارجية:

وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وذلك من خلال الربط بين المصدر وبنك المستورد.

6. التعامل بالعملات الأجنبية:

وذلك من خلال شراء وبيع هذه العملات بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف.

7. تأجير الخزائن الحديدية الآمنة لعملائها.

ثانيا: الوظائف الحديثة

أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويتمثل أهمها في الآتي²:

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

لوحظ مؤخرا أن البنوك أصبحت تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى انشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى انفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله.

¹-الهواري أنو اسماعيل، اقتصاديات النقود، جامعة الزقازيق، مصر، 1983، ص.123.

²-حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص.21.

2. البطاقة الائتمانية او بطاقة الاعتماد:

وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في و م ا في الستينات من هذا القرن، وتتلخص هذه الخدمة في منح الافراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك.

3. إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية:

أي العمليات بالأسهم والسندات بيعا وشراء لمصلحة العملاء والمساهمة في إصدارها لشركات مساهمة.

4. تمويل الإسكان الشخصي:

وذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يتجاوزه.

5. المساهمة في خطوط التنمية الاقتصادية:

وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا.

6. تحويل العملة للخارج.

7. وظيفة الاشراف والرقابة:

حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفا للمشروعات التي استخدمت فيها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك هام جدا لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلا عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف للعمل على التخلص منها، وسنحاول في هذا المبحث توضيح ماهية الأداء المالي مع تسليط الضوء على تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته نرى من الضروري أولا تحديد مفهوم الأداء.

حيث يعد مفهومًا شموليًا وهامًا بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناول الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم.

وبشكل عام ينظر للأداء على أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين¹.

حيث يقصد به الأهداف أو المخرجات التي يسعى نظام أي مؤسسة إلى تحقيقها باستخدام القدرات المادية، البشرية والمالية².

ولا يختلف أداء البنوك عن معنى أداء المؤسسات الأخرى

أولاً: مفهوم الأداء المالي

فعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة لموضوع الأداء المالي، إلا أنه لم يتم التوصل حول مفهوم محدد للأداء المالي فهناك العديد من المفاهيم نسردها منها ما يلي:

يعرف الأداء المالي على أنه: «أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل³».

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ط. 2، ص. 89.

² - ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية-حالة نشاط البنك عن بعد-، مذكرة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص. 22، متوفرة على الموقع:

<http://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Economie/Doctorat/mihoub-sameh.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2017/02/21، الساعة: 19: 21.

³ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط. 1، 2010، ص. 45.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

كما يعرف على أنه: «تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول الحسابات والجدول الملحقه. لكن لا جدوى من ذلك ان لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة»، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح¹.

يعد أيضا: «نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها»².

ومما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي³

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

— يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى توزيعات على سعر السهم.

— يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فان الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

¹-Amaud Thausrun ;évaluation des entreprises:technique de gestion ;ed.Economica ; Paris ;2005 ;p.23.

²-محمد زيدال ياسر النحال، مرجع سبق ذكره، ص.66.

³-محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص.46.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها خارجي (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

1. العوامل المنظمة:

يقصد بالعوامل المنظمة العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، وتشمل¹:

— حجم الأعمال: ان حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

— التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمتة في هذا العمل، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

— الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمة المصرفية، وسمعة حسنة في البنك.

2. العوامل البيئية

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المالي للبنك وتقسم إلى²:

— البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

— البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

— البيئة الاجتماعية: وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها للبنوك.

¹ -أمانة محمد يحيى عاصم، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، 2010، ص.185، متوفرة على الموقع:

² -فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.230.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب لمفهوم تقييم الأداء وتقييم الأداء المالي وكذا ابراز أهميته.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي، سنتعرض لمفهوم تقييم الأداء بصفة عامة.

فعملية تقييم الأداء تعني أنه نظام يستخدم لقياس الأداء الوظيفي للعاملين حيث يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين واعمالهم من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحددة مسبقاً، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديدها¹.

ويراد بتقييم الأداء قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالإسناد على النتائج التي حققها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقترح الحلول، اللازمة للتغلب على أسباب تلك النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل².

وفي مجال البنوك فان تقييم أدائها يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تنسق تماماً مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة³.

أما تقييم الأداء المالي فيعني تقديم حكماً Judgement ذو قيمة Of Value على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة⁴. ويعرف كذلك على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة⁵،

¹-مصطفى يوسف، إدارة الافراد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2016، ص.99.

²-مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2008، ص.31.

³-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال، دار الكتاب الحديث، مصر، ط.1، 2010، ص.356.

⁴-نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص.164، متوفرة على الموقع:

<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream> ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/02، الساعة: 09:21.

⁵- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص.41، متوفرة على

الموقع:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-04-2006/810-dadene-abdelghani-yahoo-fr.html> ، تاريخ الاطلاع:

الساعة: 19:11.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

وفي الأخير يمكن طرح تعريف شامل لتقييم الأداء المالي بالبنوك فهو عبارة عن عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للوحدة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفاً بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية، وعملية تقييم الأداء الناتجة لا بد أن تتسم بالخصائص التالية¹:

- _ أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها.
- _ أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدمة اثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للمقيم.
- _ أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية.
- _ التكامل مع العملية الإدارية الاستراتيجية.
- _ الاستمرارية في التقييم على الاجل الطويل بصفة دورية ومنتظمة.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي يعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس لها ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها وتطورها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الاعمال ولهذا فان تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات يستخدم في قياس مديات لتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها².

أما أهمية تقييم الأداء المالي بالنسبة للبنوك فهي نابعة من أهمية هذه المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنك كلا حسب احتياجاته ورغباته لذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل مقاييس الاستراتيجية كما تزايدت أهمية تقويم الأداء في البنوك في السنوات الأخيرة وذلك لخصوصية نشاط البنك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشأة وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف³.

¹ -نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص.164.

² -حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط.2، 2011، ص.94.

³ -مهدي عطية موحى الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي-دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002،

متوفرة على الموقع:

http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50353 ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/07، الساعة: 26: 23.

المطلب الثالث: وظائف وركائز تقييم الأداء المالي

سنتعرض في هذا المطلب للوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي وكذا الركائز التي يستند عليها.

أولاً: الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة مدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية¹:

– متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقاً وللفترة المحدودة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقاً بدقة ووضوح.

– الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجات ممكنة.

– تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

ثانياً: ركائز تقييم الأداء المالي

هناك ركائز عدة أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في البنوك أو المؤسسات الاقتصادية منها²:

1. التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات:

إذ يتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديداً واضحاً ودقيقاً للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

2. وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما:

بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشراً لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديد الموارد المتاحة

¹ -جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات

KANAGHAZ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2009، ص.73،

متوفرة على الموقع:

<http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/bitstream/123456789/709/1/ben%20kharouf%20djalila.pdf> ، تاريخ

الإطلاع: 2017/03/11، الساعة: 20:20.

² -السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص.40.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.

3. التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية:

وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلا هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول الناجحة للتغلب عليها أو للتقليل من أثارها السلبية.

4. الاختيار السليم لمؤشرات التقييم الأداء المالي:

إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

5. إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:

بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها تقييم الأداء في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ومن المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في البنوك.

المطلب الأول: خصائص وأسس المؤشرات المالية

سنتعرض في هذا المطلب إلى الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية للبنوك التجارية وكذا مختلف الخصائص التي تميز هذه المؤشرات.

أولاً: خصائص المؤشرات المالية

بعد استخدام مدخل النسب المالية للمؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا واستخداما في تقييم أداء البنوك التجارية، بحكم ما تتوافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، بذلك نجد أن المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص أو سمات تجعلها قادرة وبدرجة عالية وكفاءة على تقييم الأداء في المصارف التجارية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي¹:

- أن تبين المؤشرات المالية كفاءة البنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في انجاز الأهداف المخططة له.
- تمكن المؤشرات المالية البنك التجاري من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسب الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على البنك بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاؤها.
- تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعه للبنك التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعه بوصفها أهدافا، وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلافيها في المستقبل.
- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح البنك التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- توضح المؤشرات المالية التزام البنك التجاري بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.

¹ - محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص.84.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

- تسهم المؤشرات المالية بتحقيق الرقابة المالية في البنك التجاري بأشكالها المختلفة، كالرقابة الداخلية والرقابة الخارجية. وبذلك تعمل المؤشرات على منع حدوث التجاوزات أو الاختراقات التي تحصل في نشاط البنك التجاري، مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط.
- تعمل المؤشرات المالية على مساندة تحقيق التخطيط المالي في البنك التجاري في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للبنك في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.

ثانيا: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية للبنوك التجارية

- يجب على المؤشرات المالية أن تتوفر عليها مجموعة من الأسس حتى يتم تطبيقها وتحليلها بصورة صحيحة، ومن بين هذه الأسس نذكر منها¹:
- أن تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد، حتى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء.
- أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك التجاري والبيئة التي تحيط به وفي كل الاتجاهات والمستويات.
- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات المالية، إذ من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الاستفادة من المؤشرات وبالتالي إخفاق عملية التقييم.
- أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة البنك التجاري كافة وعدم اقتصرها على جانب أو جوانب محددة، فالتركيز على جانب أنشطة معينة يؤدي حتما إلى نتائج جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي في البنك التجاري.
- إذ تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في الأداء المالي للبنك التجاري، مع تباينها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.

المطلب الثاني: النسب المتعلقة بالربحية والسيولة

سنتعرض في هذا المطلب لكل من نسب السيولة ونسب الربحية وأهم المؤشرات الخاصة بكل منهما.

أولا: مؤشرات الربحية

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد

¹- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2009، ص.54.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري¹.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي²:

- معدل العائد على الأموال الخاصة: إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله، وتسمى أيضا بحقوق الملكية. إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

فكلما كانت النتيجة السنوية الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد.

- معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف: إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال وذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}}$$

- معدل العائد على إجمالي الأصول: يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة السنوية الصافية على مجموع الأصول، انطلاقا من كون أن البنك قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزء منها، ويحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وهذه النسبة تمثل قدرة إجمالي محفظة الاصول في البنك على انتاج ايرادات، ويفضل زيادة المؤشر بما يعني زيادة قدرة الاصول على توفير ايرادات البنك³.

¹ - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.58.

² - صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى دولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-واقع وتحديات- جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر، 2004، ص.309، متوفرة على الموقع:

<http://www.kantakji.com/media/1636/546.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/03/12، الساعة: 13:19.

³ - ابراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2008، ص.180.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

-نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك: يتم توزيع الأرباح المحققة إلى مالكي البنك كنسب محددة، ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فإنه يتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، ويعبر عن ذلك كما يلي:

$$\text{نسبة الأرباح الموزعة على الملاك} = \text{أرباح السهم} / \text{حقوق الملكية}$$

-النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف: لغرض الوصول إلى تحديد النسب الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف فإن يجب تحديد الفرق ما بين الفوائد المستعملة والفوائد المدفوعة وقسمة المحصلة على الأموال المتاحة للتوظيف كما يلي¹:

$$\text{نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{الفوائد المستلمة} - \text{الفوائد المدفوعة}}{\text{الأموال المتاحة}}$$

كما يعبر عنها كما يلي:

$$\text{نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{الفوائد على القروض} - \text{الفوائد على الودائع}}{\text{الأموال المتاحة}}$$

ثانياً: مؤشرات السيولة

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه أو من خلال تحويل أي من الأصول لديه إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم، وعند قيام البنوك التجارية في منح الائتمان إلى الحكومة أو الأفراد².

توجد ثلاثة معايير يمكن من خلالها معرفة سيولة البنك التجاري، وتتمثل في نسبة السيولة، وهي³:

-معدل الاحتياطي النقدي القانوني: وهو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

¹-صالح خالص، مرجع سبق ذكره، ص.391.

²-ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص.295.

³-عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات وتطبيقات-، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص.14.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي} / (\text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى})$$

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

— نسبة الرصيد النقدي : إن الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = (\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة لدى البنك التجاري}) / (\text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى})$$

— نسبة السيولة العامة: ويعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{رصيد مودع البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة البنك التجاري} + \text{أصول شديدة السيولة}) / (\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى})$$

المطلب الثالث: النسب المتعلقة بملائمة رأس المال ونسب التوظيف

يتم النظر في هذا المطلب للمؤشرات المالية التابعة لكل من نسب التوظيف ونسب الملائمة لرأس المال.

أولاً: مؤشرات ملائمة رأس المال

تراعي البنوك التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار، ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذلك فإن الحفاظ على ملائمة رأس المال في البنك يعد أمراً هاماً وضرورياً لدعم ثقة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومؤشرات قياسه

المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم و متميز للبنك التجاري.

وتتضمن مؤشرات ملائمة رأس المال أنواع عدة من أهمها¹:

-نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع: يهتم المجال المالي بمعرفة مدى اعتماد البنك التجاري على أمواله الخاصة كمصدر من مصادر تمويله، وعلى مقدرته على رد الودائع التي سبق له الحصول عليها من أمواله الخاصة المملوكة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

-نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة: تعتبر هذه النسبة مقياس هامش الأمان في البنك التجاري لمواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من أمواله المستثمرة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}$$

-نسبة الأموال الخاصة على الاستثمار في الأوراق المالية: وتبين هذه النسبة مدى كفاءة البنك في مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، أنها تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة للاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال المالية المستثمرة}}$$

مما سبق يتضح أهمية قياس مدى ملائمة رأس المال وذلك لتحقيق الأمان للبنك والمودعين والسوق المالي، ويتطلب من البنك التجاري توفير حجم معين من رأس المال أمام السلطات الرقابية، ويمكن أن يقوم بذلك بدون زيادة رأس المال وذلك عن طريق التحول من الأصول الخطرة إلى الأصول السائلة، أيضا التحول من الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب، أو توجيه وتخصيص الاستثمارات إلى أصول أقل سيولة، وبصفة عامة يقوم البنك التجاري بزيادة رأس المال مع مرور الوقت، ومع كبر حجم البنك حتى يحقق نسبة ثابتة من رأس المال وإجمالي الأصول².

¹- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.64.

²-أسامة عبد الخالق الانصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2010، ص.224.

ثانيا: مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال. وتقيس هذه المؤشرات الأداء المالي للبنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة¹.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يلي²:

- نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع: وتوضح هذه النسبة قدر توظيف البنك في القروض والسلفيات.

$$\text{نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{الودائع}}$$

- نسبة الاستثمارات إلى الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى توظيف البنك للودائع في الاستثمارات (الاستثمار في الأوراق المالية + القروض والسلفيات)

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

- نسبة الاستثمارات إلى إجمالي مصادر الأموال: وتوضح هذه النسبة مدى توظيف البنك لمصادر أمواله.

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى إجمالي مصادر الأموال} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{مصادر الأموال}} \\ = \frac{\text{القروض والسلفيات} + \text{الاستثمارات في الأوراق المالية}}{\text{الودائع} + \text{قروض طويلة الأجل} + \text{حقوق الملكية}}$$

¹- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.66.

²- علي سعد مجّد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص.134.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل نستخلص النقاط التالية:

- تعد البنوك التجارية قاعدة من قواعد نظام التمويل المسائر والمكمل لنموذج التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال الدور الريادي والجهري الذي تقوم به، حتى تضمن استمراريتهما في تحقيق أقصى الأرباح من جهة ومن جهة أخرى البقاء في سوق المنافسة.

- إن الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق والتميز، أما عملية تقييم الأداء فهو المزيج بين الكفاءة والفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة واقع الأداء داخل البنك، وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي بالبنوك عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للوحدة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعية سلفاً بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية.

- تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم وتمثل أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك في مؤشرات السيولة، الربحية ونسب التوظيف.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين لمختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها ومخاطر الصرف وتغطيتها، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بأداء البنوك التجارية، سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء بنك الخليج الجزائر AGB للفترة من 2007-2015 وذلك بالاعتماد على الأساليب القياسية من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي والذي يعتبر من الأساليب القياسية الحديثة التي تتم بها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في هذا الأسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وقيم المتغيرات الاخرى في النموذج في الفترات السابقة.

لأجل هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الاول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB-وكالة عناية-

المبحث الثاني: التعريف بالأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين سعر الصرف والأداء المالي لبنك AGB

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB

لقد أجريت هذه الدراسة التطبيقية على بنك الخليج الجزائر عموماً، ووكالة عناية تعتبر المصدر الذي زدنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، نشاطه وخدماته، والقوائم المالية للبنك واللائحة لحساب مختلف المؤسسات، ولهذا ارتأينا أنه من الضروري قبل التعريف بالوكالة التي أجرينا تربصنا فيها وهي وكالة عناية عرض تقديم لبنك الخليج الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بالبنك

يعد بنك الخليج الجزائر من بين البنوك التي تقدم خدمات ومنتجات مالية بالإضافة إلى تلك التي توافق مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا لتلبية طلبات ورغبات زبائنه من مؤسسات، أصحاب المهن الحرة والتجار، وكذلك الأفراد. وفيما يلي المزيد عن هذا البنك¹:

أولاً: بنك الخليج الجزائر AGB

هو بنك تجاري خاضع للقانون الجزائري، وهو عضو ضمن مجموعة الأعمال الأكثر بروزاً في الشرق الأوسط المعروفة بـ "مجموعة المشاريع الكويتية" (KIPCO : Kuwait Project company) بنك الخليج الجزائر ذو رأس مال يقدر بـ 10000000000 بدأ نشاطه في مارس 2004 واستقر من أجل مهمة رئيسية متمثلة في المشاركة في تطوير الجزائر اقتصادياً ومالياً، وهذا بتوفير أصناف موسعة ودائمة التطور من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات والمهنيين والخواص.

زيادة إلى الاستجابة لرغبات زبائنه، يقترح بنك الخليج الجزائر منتجات بنكية كلاسيكية، بالإضافة إلى تلك التي توافق الشريعة الإسلامية.

يتمتع بنك الخليج الجزائر اليوم بشبكة تضم 29 وكالة ناشطة، والتي وسعت لتبلغ 64 وكالة خلال 2016، وهذا من أجل الاقتراب أكثر من زبائنها عبر التراب الوطني.

ثانياً: مجموعة المشاريع الكويتية² " KIPCO "

أسست سنة 1975م، وهي عبارة عن مجموعة كويتية خاصة، تعتبر من أكبر المستثمرين في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، وتتمتع بأصول تحت التسيير تقدر بـ 19 مليار دولار أمريكي. تحوز المجموعة على فوائده لأكثر من 50 مؤسسة ناشطة في 21 دولة، وخاصة في البلدان العربية، موظفة بذلك أكثر من 8000 عامل عبر العالم. من أهم المجالات التي تنشط بها هي الخدمات المالية والإعلام كما مست هذه المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر مجالات أخرى كالصحة، السياحة، الصناعة، العقار وغيرها.

¹ -الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، www.ag-bank.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/12، الساعة 21:12.

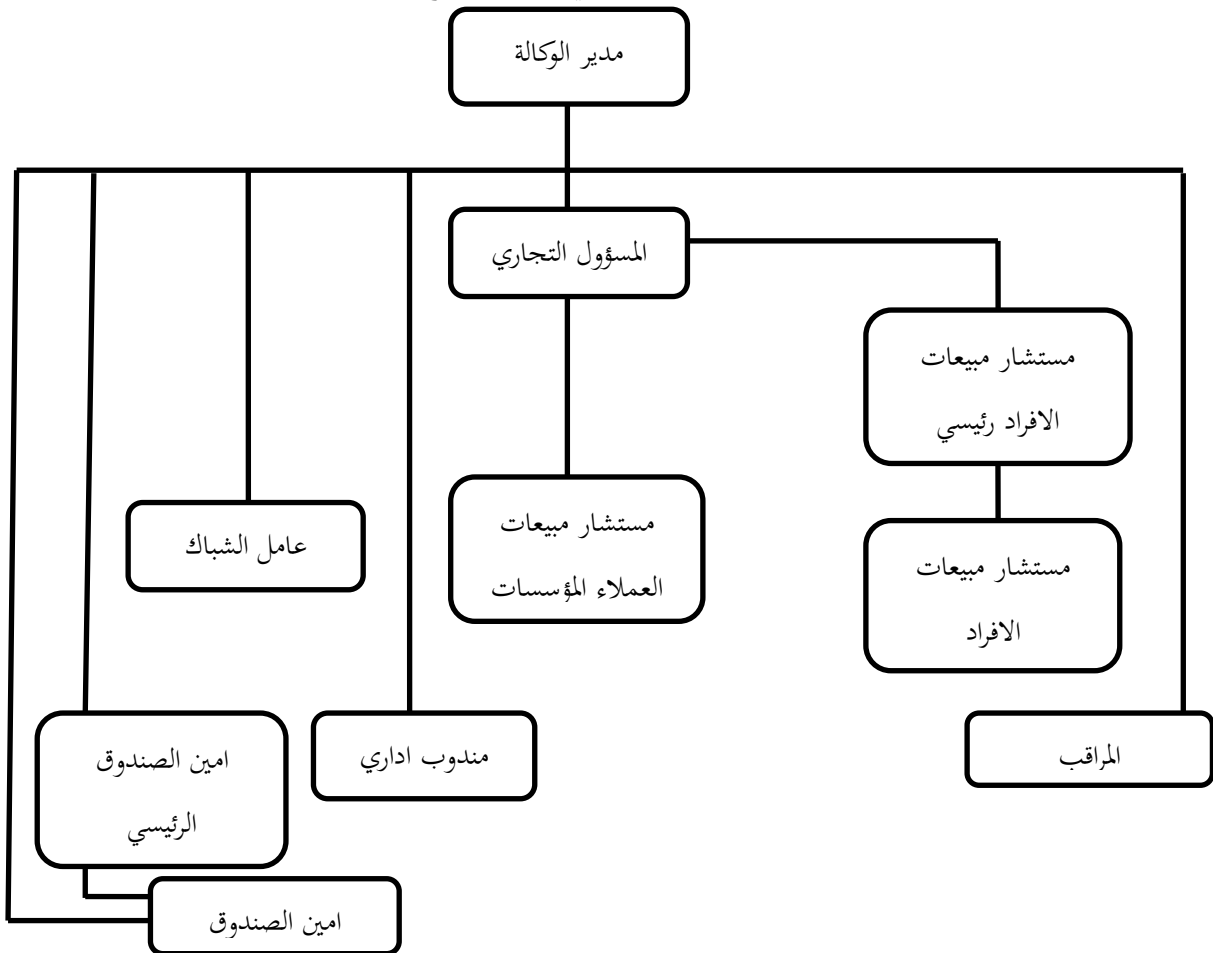
² -الموقع الرسمي لشركة كويت القابضة، www.kipco.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/16، الساعة 11:54.

ثالثا: بنك الخليج الجزائر -وكالة عنابة¹:

أنشأت وكالة عنابة 1 في 01 جوان 2008 بعد الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وهي تحمل الرمز 28 بين وكالات بنك الخليج الجزائر، وبدأت مباشرة بمزاولة مختلف العمليات المتعارف عليها التي من المفروض أن يقوم بها أي بنك، قبول الودائع ومنح القروض وكانت أول خدمة انطلق بها نشاط الوكالة في 2008 هي القرض الاستهلاكي المخصص لشراء السيارات والموجه للخوادم وقروض ممنوحة للتجار (قروض الاستغلال وقروض الاستثمار) وبلغ عدد العمال حينها 6 عمال تقع الوكالة في شارع أول نوفمبر بعنابة، وهي مجهزة بكل الوسائل الحديثة.

شهد نشاط الوكالة نموا مع مرور الزمن وتزايد عدد العملاء وتزايدت احتياجاتهم وطلباتهم الأمر الذي أدى بالضرورة الى زيادة عدد العمال لمسايرة حجم النشاط ليصل سنة 2016 العدد إلى 18 عاملا، ويوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لوكالة عنابة.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر -وكالة عنابة-



المصدر: وثائق مقدمة من الوكالة

¹ - مقابلة مع السيد فرفار أحسن مدير وكالة عنابة.

ويمكن عرض شرح مفصل للهيكل التنظيمي لووكالة عناية كما يلي:

1. مدير الوكالة Directeur D'agence:

ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة وتنميتها التجارية مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات في الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغيلية وإجرائها في إطار قانوني مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

2. المسؤول التجاري Responsable Commercial:

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات وتنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية والكمية التي تتعلق بالوكالة، كما أنه يشرف على تسيير محافظ العملاء وضمان إدارتها مع تزويد العملاء من جميع المنتجات التي يقدمها البنك، واحترام تطبيق القرارات الائتمانية ومراقبة فتح الحسابات والإشراف على العمليات ذات الطبيعة الإدارية والإشراف أيضا على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد كذلك التنسيق مع المشرف الإداري لضمان سلاسة العمل وتطبيقه بشكل يتوافق مع قوانين العمل واللوائح والتنظيمات، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها والكثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر.

3. المراقب Contrôleur :

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية، أيضا التحقق من العمل اليومي الجاري للشباك والصندوق للزبائن من أفراد ومؤسسات وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية والقيام بالمراجعة الداخلية و مراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين.

4. المشرف الإداري Superviseur Administratif :

وهو المشرف على أمين الصندوق، وعامل الشباك والأعوان من أجل تحقيق أهداف الوكالة، ومن مهمته تقديم الخدمة للعملاء في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر والتأكد المستمر من سير العمل في جو ايجابي يعمل على تحقيق الأهداف، وأيضا الإشراف والتحقق من تنفيذ العمليات المصرفية الجارية في الشباك مع الزبائن من الأفراد والمؤسسات ومعالجة شكاوي العملاء.

كما يقوم بتشغيل وإيقاف نظام الحاسوب وضمان إدارة الأرشيف والتحقق من صحة العمليات التي يقوم بها مستشاري مبيعات العملاء من الأفراد والمؤسسات وضمان مسك الدفاتر والسجلات للوكالة بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالوثائق القانونية الصادرة والواردة.

5. مستشار مبيعات العملاء (المؤسسات) Commerciale Clientèle Conseiller :

من مهامه إدارة محفظة العملاء (المؤسسات) وتجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك وكذلك إدارة حسابات العملاء (فتح، تغيير، غلق) وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسة برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي وإدارة قروض الاستثمار وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية.

6. مستشار مبيعات العملاء (الأفراد) Conseiller Clientèle de Particulier :

ويقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات العملاء للمؤسسات لكن لصالح الأفراد وليس المؤسسات، كتسيير حسابات العملاء من الأفراد (فتح، تغيير، غلق) وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض.

7. مندوب إداري Délégué au Back Office :

لدى المندوب الإداري مجموعة من المهام الرئيسية كتوفير ضمان إجراء عمليات Back Office مع احترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة والدقة، كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسيير دفاتر الصكوك والتصريح بالشيكات الغير مدفوعة، كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشيكات والتحويلات، وفقا للإجراءات وإدارة السندات وجميع الأوراق التجارية.

8. أمين الصندوق Caissier :

وهو المسؤول عن الصندوق وعن ضمان بشكل مستمر عمليات الصندوق مع العملاء وحسن سيرها احتراماً للممارسات والإجراءات السارية المفعول بها في البنك، كما يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

9. عامل الشباك الصراف Guichetier payeur :

يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان السير الحسن وبشكل مستمر لمختلف العمليات البنكية مع احترام الإجراءات المعمول بها في البنك، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظة على سجل الصندوق، وضمان السرية التامة للمعاملات، كما يجري نيابة عن العملاء جميع ومختلف العمليات الإدارية (كسحب وتحويل الحسابات، صرف الشيكات وإصدار الشيكات البنكية وخصم الشيكات.... الخ) بالإضافة إلى تنفيذ عدة مهام أخرى ضرورية لحسن سير العمل، ووضع استعراض دوري للأنشطة وتقديم الاقتراحات.

المطلب الثاني: رسالة بنك الخليج الجزائر¹

أولاً: مهمة AGB

الانتباه دائما لمتطلبات مؤسسات الأعمال والأفراد، بحيث يقدم لهم بنك الخليج الجزائر مجموعة مبتكرة من المنتجات والخدمات المالية الشخصية، التقليدية منها أو تلك المتوافقة مع أحكام الشريعة، وبذلك المساهمة في جعل حياة الجزائريين أكثر ثراء.

ثانياً: رؤية AGB

السعي لجعل بنك الخليج الجزائر بنكا مرجعيا في الجزائر من خلال استحقاق والفوز بثقة عملائه، وأن يكون الشريك المفضل لهم لتحسين حياتهم.

ثالثاً: قيم AGB

القيم الأساسية التي تقوم عليها مهمة ورؤية AGB تعكس بصدق كل ما يقوم به وهذه القيم هي التي توجه أعماله والمتمثلة في:

-التقدم في AGB: تعتمد قيمة التقدم من الداخل من أجل موظفيه فرديا وجماعيا ويقدمها للعالم الخارجي، لتحقيق أفضل رضا لعملائه.

-الالتزام: الالتزام بالنسبة ل AGB هو الاستثمار بكل إخلاص في إنجاح مهمته وأهدافه.

-التقدير: مما لا شك فيه أن التقدير هو القيمة التي تجلب أعظم السرور والرضا والارتياح للفرد، هذا هو السبب وراء رغبة AGB لجعل التقدير الأداة المفضلة لديه لضمان رضا عملائه الداخليين والخارجيين.

-الثبات: لدى AGB الثبات هو قيمة مرادفة للأمن والاستقرار والصمود ولأنه يسعى للبقاء والاستمرار فقد اختار تعزيز هذه القيمة.

-الإصغاء: في AGB وضع الإصغاء على رأس أولوياته، لأنه يدرك أن هذه هي أفضل وسيلة لتحقيق رضا عملائه على الصعيد الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: أنواع المنتجات والخدمات المالية المتوفرة لدى AGB

تتمثل المنتجات والخدمات التي يوفرها بنك الخليج الجزائر حسب فئات زبائنه في²:

أولاً: المنتجات الموجهة للمؤسسات

وتتمثل في :

1- تمويل الاستغلال:

هناك مختصون في خدمة الزبائن لتوجيه اختياراتهم ومساعدتهم على توفير تسهيلات توافق نشاطهم.

¹ - بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك.

² -مقابلة مع السيد فرفار أحسن مدير وكالة عناية.

● تسهيلات الصندوق:

- قروض موسمية.
- تسبيقات: على المخزون، على الحساب، على السندات (أذونات الخزينة، ودائع لأجل، سندات أخرى)، على الحقوق بضمان الصفقة، على حقوق الاستغلال.
- السحب على المكشوف.
- خصم الأوراق التجارية والشيكات.
- التعهدات عن طريق الإمضاء:

- كفالة (ضمان) في إطار الصفقات العمومية، ولدى الجمارك.
- الالتزام المكفول لدى الجمارك.
- ضمان احتياطي بالدينار والعمللة الصعبة.
- ضمان الدفع أو التسديد.
- الاعتماد المستندي.

2- تمويل الاستثمار: منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل موجهة لتمويل اقتناء التجهيزات والمركبات الآلية.

3- تمويل عمليات التجارة الخارجية: بدعم من شبكة مراسلته، يساعد AGB عملائه على التطور في سوق عالمي من خلال إقامة الصادرات والواردات-اعتماد مستندي للاستيراد-اعتماد مستندي للتصدير.

4- التمويل الموافق للشريعة:

إضافة للمنتجات الكلاسيكية، يعرض AGB تمويل موافق لمبادئ الشريعة.

● تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق:

- الصندوق

-المراوحة

-السلم

● تمويل الاستثمارات:

- المراوحة لأجل استثمارات

- المراوحة لأجل تجهيزات متخصصة

ثانيا: المنتجات الموجهة لأصحاب المهن الحرة والتجار

وتتمثل في:

1- مهنة proline :

سلسلة كاملة لتمويل مشاريع الاستثمار والاستغلال، تمويل بسيط وبدون مصاريف الملف، متوفرة بالشكل الكلاسيكي، وذلك الذي يوافق مبادئ الشريعة.

2- مهنة proline كلاسيك:

لأصحاب المهن الحرة والتجار من بنك الخليج الجزائر حل متكامل لجميع الاحتياجات المصرفية.

● تمويل الاستغلال: تمويل حاجات الاستغلال (تمويل المخزون)

- تمويل سنوي مجدد تصل قيمته إلى 5000000

- تمويل حتى 70 % من بيان المخزون المقدم للبنك

- إعادة التسديد: 90 يوم بعد صرف المبلغ

● تمويل الاستثمار:

- تمويل اقتناء معدات أو مركبات آلية :

- مبلغ القرض يصل إلى 20000000 دج

- تمويل 80 % للفاتورة الشكلية

- مدة التمويل القصوى: 5 سنوات

- التسديد: شهري

- تمويل اقتناء محل تجاري (مكتب) :

- مبلغ القرض غير محدود

- تمويل 80 % من السعر المصرح

- مدة التمويل القصوى: 10 سنوات

- التسديد : شهري

- تمويل تأهيل أو تجهيز المحل التجاري (المكتب) :

- مبلغ القرض أدناه 5000000 دج

- تمويل 70 % للمبلغ بالعملة الأجنبية

- مدة التمويل القصوى : 5 سنوات

- التسديد : شهري

-مهنة proline موافقة لأحكام الشريعة:

لأصحاب المهن الحرة والتجار، الحل لتمويل المشاريع وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية

● تمويل الاستغلال

-سلم لتمويل حاجات الاستغلال (تمويل المخزون)

- خط سنوي قابل للتجديد يصل الى 500000 دج

- تمويل حتى 70 % من بيان المخزون المقدم للبنك

- اعادة التسديد : 90 يوما بعد صرف المبلغ

● تمويل الاستثمارات

-مراجعة لتمويل اقتناء معدات ومركبات الية

- مبلغ أقصى للتمويل 20000000 دج

- تمويل حتى 80 % للفاتورة الشكلية (ثمن المعدات المراد تمويلها)

- مدة التمويل القصوى : 5 سنوات

- تسديد شهري

ثالثا: المنتجات الموجهة للأفراد:

يقترح بنك الخليج الجزائر على الخواص تمويلات وإيداعات كلاسيكية، وكذلك تلك الموافقة لأحكام

الشريعة الإسلامية :

-القروض-BAYTI : لاقتناء وتجهيز أصل ثابت.

-وسائل الدفع: بطاقة الدفع والسحب بين البنوك "SAHLA".

-بطاقة الدفع والسحب الدولية:

visa prépayée électronique-

-visa Gold and classique

-الشيكات

-حسابات الإيداع الكلاسيكية: دفتر التوفير، حساب إيداع لأجل، سندات الخزينة.

-حسابات الإيداع الموافقة لمبادئ الشريعة: دفتر التوفير التساهمي، حساب إيداع لأجل التساهمي، سندات الخزينة

التساهمية.

رابعاً: البنك عن بعد

يضع بنك الخليج الجزائر في متناول زبائنه باقة من الخدمات، تسمح لهم بالبقاء على علم بالعمليات والتحويلات على مستوى حساباتهم¹.

1- AGB online

- متابعة حسابكم عبر الانترنت

- نشر الوضعية الإجمالية لحسابكم

- تحميل كشوف حساباتكم على شكل PDF أو EXEL

2- mail swift

الاسترجاع عن طريق البريد الإلكتروني لنسخة من الرسائل المستقبلية والمرسلة على شبكة swift.

3- sms puch

معلومات أنية حول حركات الحسابات الجارية، حسابات العملة الصعبة أو الشيكات.

¹-بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك.

المبحث الثاني: التعريف بالأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

هناك العديد من المراحل الواجب اتباعها حتى يتمكن الباحث من إعداد الدراسة القياسية. لذا سيتم التفصيل من خلال هذا المبحث في الأساليب القياسية التي سيتم اعتمادها في الدراسة.

المطلب الأول: ماهية السلسلة الزمنية ودراسة استقراريتها والكشف عنها

تطبق أغلبية الطرق التقديرية الإحصائية سلاسل زمنية لمتغيرات مستقرة أو ساكنة، ويعد الاستقرار شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية.

أولاً: تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، ومعنى آخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة.....). أو هي مجموعة من معطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن¹.

وينبغي التذكير بأنه عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. وفيما يلي العناصر اللازمة في ذلك²:

- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، فمثلاً لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة.
- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليمياً أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين، وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلاً.
- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.
- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار الجارية تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.
- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة.

¹ - بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2017، ص.71.

² - عثمان نزار ومنذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012، ص. 341، متوفرة على الموقع: <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/337-360.pdf> ، تاريخ

الاطلاع: 2017/05/02، الساعة 18:20.

يجب الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تُعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة وفقاً للشروط المذكورة أعلاه¹.

ثانياً: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلاسل الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية أنها ذات معنى واسع للاستقرار أو ذات تباين مشترك إذا كانت أوساطها، وتبايناتها مشتركة عبر الزمن، أي إذا توفر ما يلي²:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = U$$

• تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

• ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

• أن يكون التغير (التباين المشترك) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين

وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي الفرق بين الفترة t_1 و t_2 وليس على t_2

$$\text{cov}(Y_{t_1}, Y_{t_2}) = E[(Y_{t_1} - u)(Y_{t_2} - u)] = \text{cov}(Y_{t_1+k}, Y_{t_1+k+s}) \quad t_1 < t_2$$

ومن هنا يمكن القول إن صفة سلسلة زمنية خالفت هذه الشروط تكون بذلك سلسلة زمنية غير مستقرة.

ثالثاً: اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية

يوجد هناك العديد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار في السلسلة الزمنية، سواء يكون ذلك من ملاحظة الشكل البياني أو من خلال إجراء بعض الإختبارات الإحصائية، إذ أن أول شيء يمكن القيام به هو النظر إلى الرسم البياني لبيانات السلسلة الزمنية الملاحظة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد أو تنازل في الإتجاه العام للسلسلة تكون الأوساط العينية لمختلف العينات الجزئية مختلفة نظامياً وهذا يعني عدم إمكانية تعميم الملاحظات على سيرورة مستقرة، والتي تستلزم نفس القيمة للوسط $E(y_t)$ بالنسبة لكل فترة t ، أي يكون $E(y_t)$ غير ثابت بالنسبة للزمن، إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يسمى ببيان الارتباط (correlogram).

¹ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2006، ص. 130، متوفرة على الموقع:

<http://alqashi.com/th/th54.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/05/02، الساعة 13:02.

² - تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 173.

1- دالة الارتباط الذاتي¹

توضح الارتباط الذاتي الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وتعتبر ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة في السلسلة الزمنية، ومن الناحية العلمية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينه.

إن دالة الارتباط الذاتي العينية لـ K (أي عند الفجوة K) هي على الشكل:

$$P_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^n (Y_t - \bar{Y})^2} \quad t=1, 2, \dots$$

ويمكن حساب هذه الصيغة من بيانات عينة على النحو التالي:

$$p_k = \frac{\text{cov}(k)}{\text{cov}(0)} = \frac{y(k)}{y(0)}$$

حيث:

$$\text{cov}(k) = \hat{Y}_{(k)} = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y})}{n - k}$$

$$\text{cov}(0) = \hat{Y}(0) = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})^2}{n}$$

n: حجم العينة.

K: طول الفجوة الزمنية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي p_k بين -1 و +1.

ويمكن القول عن سلسة زمنية أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر، أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر ($k > 0$)، أي في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية للعينه بسرعة كلما ارتفع k، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن الخطوة التالية هي محاولة تفريقها من أجل الحصول على سلسلة زمنية محولة ومستقرة، وباستعمال W_t كأنه سلسلة مفرقة يكون لدينا:

$$W_t = \Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \quad t = 2, 3, \dots, n$$

وبعد تفريق السلسلة يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة المفرقة ودالة الارتباط الذاتي العينية لها للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم الاستقرار.

فإذا بقيت W_t غير مستقرة نواصل التفريق على الشكل: $t = 3, 4, \dots, n$

ومنه يمكن أن نطبق عامل التفريق d مرة واحدة على السلسلة المشتقة

$$W_t = \Delta^d Y_t, \quad t = d + 1, D + 2, \dots, N.$$

¹ - المرجع نفسه، ص. 175.

2- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي

إن تمتع بيانات السلسلة الزمنية بالاستقرار ينتج عنه أنه معاملات الارتباط الذاتي للعينة غالباً ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي (0) وتباينه $\left(\frac{1}{n}\right)$ ، أي أن: $p_k \rightarrow N\left(0, \frac{1}{n}\right)$

وعليه فإن حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1.96 \sqrt{\frac{1}{n}}$ ، وإذا كان يقع خارج هذه الحدود يتم رفض العدم ويكون \hat{P} مختلفاً جوهرياً عن الصفر. ومن أجل إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة تستخدم عادة إحصائية Q والتي قدمها بوكس بريس (Box pierce) ويمكن تمثيل هذه العلاقة كالتالي: $Q = n \sum_{k=1}^m \hat{P}_k^2$ (n حجم العينة، m عدد الفجوات) تحت الفرضيات:

$$H_0: Pk_1 = Pk_2 = \dots = Pk_n = 0 \text{ :الفرض العدمي}$$

$$H_1: Pk_1 \neq pk_2 \neq \dots \neq Pk_2 \neq 0 \text{ :الفرض البديل}$$

إذا كان حجم العينة كبير فإن $x^2(m) \rightarrow Q$ (حيث m درجات الحرية).

وعليه إذا كان: $Qc > Qt$ نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم، ويعني هذا أن السلسلة ساكنة أو مستقرة. إلى جانب إحصائية بوكس بريس (Box pierce) توجد هناك إحصائية أخرى بديلة تستخدم عند إجراء نفس الإختبار وتسمى Ljung Box Statistic وتعطى إحصائية LB بالعلاقة التالية:

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^m \frac{\hat{P}_k^2}{n-k} \rightarrow x^2(m)$$

وتستخدم إحصائية LB عادة في حالة العينات صغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل من إحصائية Q مع كونها تصلح للعينات كبيرة الحجم.

3- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

إن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط عند الكشف عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية، لكن تقوم أيضاً بتحديد نوعية عدم الاستقرار الموجود، وبالتالي إيجاد أحسن طريقة من أجل جعل السلسلة مستقرة. وتقسم النماذج أو السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى نوعين¹:

• النموذج (Trend Stationary) TS: وهذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية،

حيث تأخذ الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث يعبر $f(t)$ عن دالة كثير حدود للزمن، و ε_t تشويش

أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص. 142.

يلاحظ أن وسط هذا النموذج $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن وبالتالي فهو غير مستقر، ويمكن جعله مستقرًا

بتقدير المعالم $q_1 \cdot \hat{q}_0$ بطريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار $q_0 + q_1 t$ من Y_t

$$Y_t - (\hat{q}_0 + \hat{q}_1 t) \text{ أي:}$$

• النموذج (Differenry Stationary) DS: تعتبر هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم

استقرارية عشوائية (Stochastique) تكون على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon t$$

حيث يمكن حلها باستعمال الفروقات أي: $(1 - B)^2 Y_t = \beta + \varepsilon t$

حيث: β : ثابت حقيقي، B : معامل التأخير و d : درجة الفروقات.

وتستعمل في غالب الأحيان الفروق من الدرجة الأولى في مثل هذه النماذج $(d-1)$ ، وتكتب من

$$(1 + \beta)Y_t = \beta + \varepsilon t \quad \text{الشكل:}$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS دون مشتقة ويكتب من الشكل:

$Y_t - Y_{t-1} + \varepsilon t$ وباعتبار εt تشويش أبيض فإن النموذج السير العشوائي Randor Walt Model، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج بالمشتقة ويكتب على الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon t$

4- اختبار ديكي فولر البسيط: لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي، والذي يسمى بنموذج

الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ ، ويكتب من الشكل $Y_t = \phi Y_{t-1} + U_t$. حيث U_t هو

الخطأ العشوائي والذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + U_t \quad \text{وبطرح } Y_{t-1} \text{ من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية:}$$

$$\begin{cases} H_0 : |\phi_1| = 1 \\ H_1 : |\phi_1| < 1 \end{cases} \quad \text{وعليه تصبح فرضية العدم على الشكل التالي:}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + U_t \quad \text{- نموذج السير العشوائي البسيط:}$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + C + U_t \quad \text{- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت:}$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + bt + C + U_t \quad \text{- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام:}$$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0 : |\phi_1| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

إن هذا الاختبار غير صالح إلا في حالة نموذج من الشكل (AR(1)، ولهذا نلجأ إلى استخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولر المطور.

5- اختبار ديكي فولر المطور (ADF): عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط قمنا بإهمال احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي فولر المطور (ADF Text 1981) عمل على إدراج هذه الفرضية، إن اختبارات ADF تعتمد على الفرضية ($H_1: |\phi_1| < 1$) وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج¹:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + U_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + U_t$$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Schwarz و Akaike.

6- اختبار Box-Ljung: نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات عدد معين من الفجوات، حيث نكون أمام اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \phi_1 = \phi_2 = \dots = \phi_j = 0 \\ H_1 : \exists \phi_j \neq 0 \end{cases}$$

وعلى هذا الأساس نقوم بمقارنة إحصائية LB المحسوبة مع قيمة χ^2 الجدولة عند مستوى مخاطرة معين، ونكون أمام الحالتين:

- $\chi_T^2 < \chi_C^2 \Leftarrow$ نرفض $H_0 \Leftarrow$ السلسلة غير مستقرة.
- $\chi_T^2 \geq \chi_C^2 \Leftarrow$ نقبل $H_0 \Leftarrow$ السلسلة مستقرة.

المطلب الثاني: عرض نظري لأشعة الانحدار الذاتي VAR

وفقا لهذه النماذج تكون الملاحظة الحالية Y_t مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من الرتبة P مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية² ونسمي ذلك بنموذج الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية Y_t ذات المرتبة P .

¹ -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص. 257.

² -Lardic. S et V. Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, Ed. Economica, France, 2002, p. 83.

أولاً: الصيغة الرياضية لنماذج الانحدار الذاتي

تكتب نماذج الانحدار الذاتي من الرتبة P ، على الشكل التالي¹:

$$Y_t = \delta + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

قيمة المتغير في الفترة الحالية	Y_t
حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية	ε_t
قيم المتغير في الفترات السابقة	$Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots, Y_{t-p}$
يمثل قيمة الثابت	δ

وعادة ما يكتب نموذج الانحدار الذاتي بواسطة معامل التأخير L :

$$Y_t = \delta + \phi_1 L Y_{t-1} + \phi_2 L^2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p L^p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

وبعد تبسيط العلاقة نحصل على:

$$\phi(L) Y_t = \delta + \varepsilon_t$$

$$\phi(L) = (1 - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \dots - \phi_p L^p) \text{ حيث:}$$

ثانياً: شروط استقرارية نماذج VAR

حتى يمكن تطبيق منهجية Jenkins-Box للتنبؤ، لا بد أن تكون السلاسل الزمنية المختارة مستقرة، ويقصد بالاستقرارية من الناحية الإحصائية بأن يكون الوسط الحسابي والتباين ثابتين، لذا نقول أنّ السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن². وتستخدم عدة اختبارات لاستقرارية السلاسل الزمنية والتي سبق التعرض لها بالتفصيل في المطلب السابق.

ثالثاً: تحديد درجة تأخير مسار VAR

نعتمد على المعيارين: Schwartz, Akaike وطريقة اختبار درجة التأخير تعتمد على تفسير كل نماذج VAR من أجل درجة تأخير تتراوح بين 0^- و h^- حيث h هو درجة تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية³.

وتحسب الدوال $Aic(p)$, $Sc(p)$ حسب العلاقة التالية:

$$Aic(p) = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + (2K^2 p)/n$$

¹ - بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2016، ص.392.

² -Lardic.S. et V.Mignon, op.cit, p. 136.

³ -Bourbounais. R, Econométrie, E. DUNOD, France, 2ème.E, 2005, p. 239.

$$Sc(p) = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + (2K^2 p)/n$$

عدد متغيرات النموذج	K
عدد المشاهدات	n
درجة التأخير	P
مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي	$\sum e$

ونختار درجة التأخير "P" التي توافق أدنى قيمة للمعيارين Aic و Sc.

رابعاً: التنبؤ وديناميكية نماذج VAR

إن الهدف من التنبؤ هو استعمال النموذج الحالي والمقدر في فترة زمنية معطاة من أجل تقدير القيمة المستقبلية لسلسلة زمنية تبعا لأصغر خطأ ممكن. ويتم التنبؤ بعد تقدير معالم النموذج AR(p) والذي يكون قد تجاوز مختلف مراحل الاختبارات السابقة ومحدد بالدرجة (p)، ويمكن تلخيص عملية التنبؤ بالمرحلة التالية¹:

$$\hat{Y} = F(\hat{\phi}, \hat{\theta}, \hat{y}, \hat{e})$$

$$t \text{ تعويض } t \text{ بـ } T+1 \text{ حيث } l = 1, 2, \dots, L$$

- تعويض كل القيم المستقبلية للمتغير الخاص بالظاهرة المدروسة بتنبؤاتها.

1. حساب التنبؤ: من أجل مسار VAR (1) التنبؤ للقدرات المستقبلية بحسب كما يلي:

$$\hat{Y}_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_n \quad : (h = 1)$$

حيث Y_n هي اخر مشاهدة في المعطيات.

$$\hat{Y}_n(2) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_n(1) : (h = 2)$$

$$\hat{Y}_n(h) = \left[1 + \hat{A}_1 + \hat{A}_1^2 + \dots + \hat{A}_1^h \right] \hat{A}_0 + \hat{A}_1^h Y_n : h$$

حيث متوسط أو توقع خطأ التنبؤ يكون معدوماً أي: $E(e) = 0$ ومصفوفة التباينات تعطى بالعلاقة التالية:

$$\sum e(h) = \sum e + M_1 \sum e M_1^t + \dots + M_{h-1} \sum e M_{h-1}^t$$

حيث M_i تحسب بالعلاقة التراجعية التالية:

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \hat{A}_1 M_{i-j} \quad \text{حيث } i = 1, 2, \dots$$

¹ - تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

وتباين خطأ التنبؤ لكل قيمة لتنبؤات « K » متغيرة (أي $(h) \sigma_n^2$) تقرأ على القطر الأول للمصفوفة $\Sigma e(h)$

ويعطى مجال التنبؤ الخطأ $(1 - \frac{\alpha}{2})$ بالعلاقة: $n(\hat{h}) \pm t \frac{\delta}{2}(h)$

بحيث $\frac{\alpha}{2}$ القيمة الجدولة لقانون التوزيع الطبيعي.

2. ديناميكية نموذج VAR¹

تسمح لنا نماذج الانحدار الذاتي بتحليل اثار السياسة الاقتصادية، وهذا من خلال محاكات الصدمات

العشوائية (INNOVATION) وتحليل تباين الخطأ، لكن هذا التحليل يفترض تباث المحيط الاقتصادي.

• تحليل الصدمات ودوال الاستجابة (Impulses Responses Analysis):

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة عشوائية على المتغيرات، فمثلا : التغير في لحظة ما لـ

e_t على $X_{1t}, X_{2t+1}, \dots, X_{kt+1}$ ونرمز للمتغير بـ ΔX_{1t} في اللحظة t.

فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على e_{1t} تساوي 1، فإن أثرها يكون كالتالي:

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ \vdots \\ \Delta X_{kt+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix} \text{ عند الفترة } t.$$

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{2t+1} \\ \vdots \\ \Delta X_{kt+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{A}_0 & \hat{A}_1 & \dots & \hat{A}_k \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix} \Leftrightarrow \text{ عند الفترة } t+1$$

$$\Delta X_{t+1} = \hat{B} \Delta X_t : t + 1$$

بحيث: B هي مصفوفة مقدرات النموذج

$$\Delta X_{t+h} = \hat{B} \Delta X_{t+h-1} \text{ نجد: } t+h$$

وتسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة، هذه الطريقة تستخدم في حالة عدم وجود ارتباط بين

الأخطاء e_{it} ولكن هذه النظرية نادرا ما تكون محققة، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين المركبات العشوائية يجب

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص.171.

وضع فرضيات إضافية تخص علاقة الارتباط بين الأخطاء e_{it} وطريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، تتميز بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث تبين هذه الدوال رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على إثر حدوث صدمات في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد مفاجئ لمتغيرة على نفسها، وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.

• تحليل تباين الأخطاء (Variance Decomposition):

يهدف تحليل التباين لخطأ التباين للتنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل صدمة في تباين الخطأ. باستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين الخطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدى، ولمعرفة وزنه أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

ولو أخذنا نموذج VAR (1) بمتغيرين X_{1t} و X_{2t} فإن تباين الخطأ التنبؤ لـ X_{1t}

يكتب كما يلي:

$$\delta^2 x_1(h) = \delta^2 x_{1t} [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \delta^2 x_2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

بحيث m_{ij} هي عناصر المصفوفة M مصفوفة مضاعف الأثر.

وتعطي نسبة تحليل التباين للصدمة X_{1t} على x_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالية:

$$\frac{\delta^2 x_{1t} [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\delta^2 x_1(h)}$$

ومعدل الصدمة لـ X_{1t} على X_{2t} يعطى ب:

$$\frac{\delta^2 x_2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\delta^2 x_1(h)}$$

وتفسر النتائج المتحصل عليها كما يلي¹:

- إذا لم تؤثر صدمة U_{1t} على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كان مدى التنبؤ، فإنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن U_{1t} .
- والعكس صحيح: أي إذا تأثرت صدمة U_{1t} جزئيا وحتى كليا في تباين الخطأ لـ X_{2t} فإن X_{2t} تعتبر متغيرة داخلية.

ولكن في الواقع هذه النتائج من الصعب تحديدها بهذه السهولة إلا أنها تبين مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ ويجب الإشارة هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دالة الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر الصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعا لدرجة المتغيرات.

¹ - المرجع نفسه، ص. 173.

المطلب الثالث: اختبارات السببية والتكامل المشترك

سيتم التعرض في هذا المطلب لكل من سببية غرانجر والتكامل المشترك

أولاً: سببية غرانجر

يعبر Granger عن السببية¹ بقابلية التنبؤ المتزايدة (Incremental Predictability) ، بعبارة

أخرى فإنّ دراسة العلاقة السببية بين متغيرين (أو أكثر) تعتمد على دراسة العلاقة التنبؤية (Forecasting Relation) بينهما، بحيث أنه لا يمكننا القول بأن X_1 تسبب X_2 إلا إذا كان تنبؤ X_2 المعتمد على ماضي

كل من X_1 و X_2 معاً أحسن من تنبؤ X_2 المعتمد على ماضي X_2 فقط.

ليكم لدينا النموذج $VAR(p)$ ، بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots \\ + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{bmatrix} \\ \begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^p \begin{pmatrix} a_i^1 & b_i^1 \\ b_i^2 & b_i^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-i} \\ X_{2t-i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{bmatrix}$$

وتعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات (X_{1t})

وهذا X_{1t} وهذا $X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p}$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} وهذا

يكمن في اجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR المقيد، ويرمز له

(RVAR) أي (Restricated VAR)، وتحدد درجة التأخير باستعمال VAR.

ويكون لدينا:

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 266.

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} و X_{2t} تسبب X_{1t} إذن نحن في حالة ذات مفعول ارتجاعي. لاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج VAR غير المقيد (UVAR) والنموذج المقيد (RVAR):

$$L^* = (n - c) |(\ln|\Omega_{RVAR}| - \ln|\Omega_{UVAR}|)| : L^-$$

نحسب نسبة أعظم احتمال L^- : حيث L^- تتبع قانون كاي مربع ذو درجة حرية $2p$.

بحيث:

هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد	Ω_{RVAR}
هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد	Ω_{UVAR}
عدد المشاهدات	N
عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد	C

إذا كانت $L^- > X^2_Z$ (حيث $\frac{Z}{2}$ هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).
ثانيا: التكامل المشترك

قدم تحليل التكامل المشترك من طرف غرانجر سنة 1983 ثم انجل وجرانجر سنة 1987، واعتبره العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد له أهمية كبرى في مجال القياس الاقتصادي¹.

1- مفهوم وخصائص التكامل المشترك بين متغيرين (Cointegration)

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرتين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

تكون السلسلة X_t متكاملة من الرتبة « d » ونكتب $X_t \rightarrow I(d)$ ، إذا تطلب إجراء الفروقات عليها « d » مرة لجعلها تستقر.

- لتكن X_{1t} سلسلة مستقرة و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة: $d=1$

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1)$$

السلسلة $(X_{2t} + X_{1t})$ غير مستقرة لأنها مجموع سلسلتين أحدهما غير مستقرة.

لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين مكاملتين من الرتبة d :

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

¹ -تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص.195.

والتوفيق الخطية، $\alpha X_{1t} + \beta X_{2t}$ ، لا يمكن تحديد إجابة على هذه الاشكاليات المرتبطة بالمعاملين α و β ، حيث إذا كان من اشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم وتؤول السلسلة في هذه الحالة إلى $I(0)$ اوفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

- في الحالة X_{1t} وسلسلتين مكاملتين من رتبتين مختلفتين d_1, d_2 :

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ x_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1) -$$

من المؤكد أنه غير ممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.

-2 شروط التكامل المشترك

نقول أن السلسلتين: X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

- إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي له نفس رتبة الفرق d ;

- التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق اقل.

أي ان:

$$\left. \begin{array}{l} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{array} \right\}$$

حيث: $d \geq b \geq 0$ مع $\alpha_1 + \alpha_2 + y_t \rightarrow I(d - b)$

ونكتب $x_1 \rightarrow CI(d, b)$ حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الادمج.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

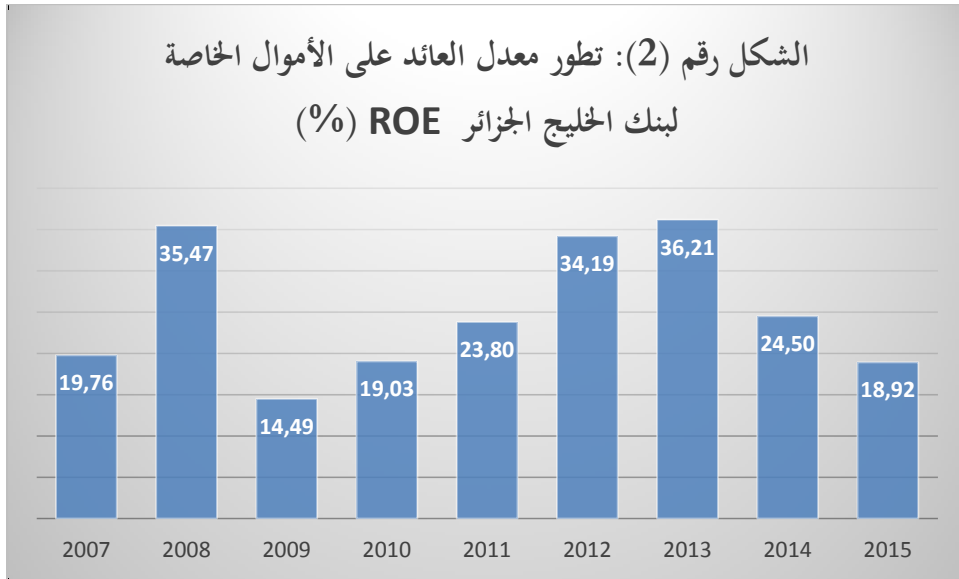
سنحاول بناء نموذج قياسي لتقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية لبنك الخليج الجزائر AGB، وذلك باتباع الخطوات المنهجية التي تناولناها في المبحث السابق وبالاستعانة بالأدوات والأساليب الاحصائية والرياضية المناسبة لنموذج الدراسة.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة استقرارية السلاسل

حيث سنقوم في هذا المطلب بتحليل ووصف تطور كل من متغيرات الدراسة وكذا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

أولاً: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها

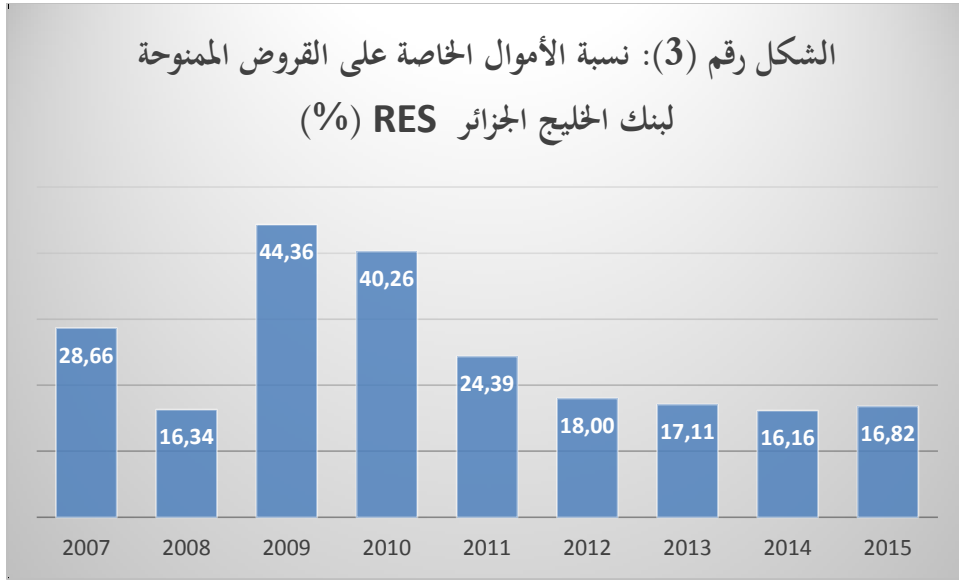
تطرقنا من خلال الدراسة النظرية لمجموعة من مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ونظرا لصعوبة تغطية كل المؤشرات اخترنا مؤشر واحد من أهم ثلاث مجموعات (الربحية-السيولة-الملائمة) والمتمثلة في: -معدل العائد إلى الأموال الخاصة: إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، والأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله وتسمى أيضا بحقوق الملكية، والشكل التالي يوضح تطور هذه النسبة في بنك الخليج الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل العائد إلى الأموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة 2007-2015 تتصف عموما بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث وصلت هذه النسبة إلى 19.8% في 2007، ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2008 بمعدل قدر بـ 35.5% لينخفض سنة 2009 إلى 14.9% ليعود ويرتفع إلى 19% سنة 2010، يتبع ذلك بارتفاع أيضا في 2011، 2012، 2013 ليصل إلى

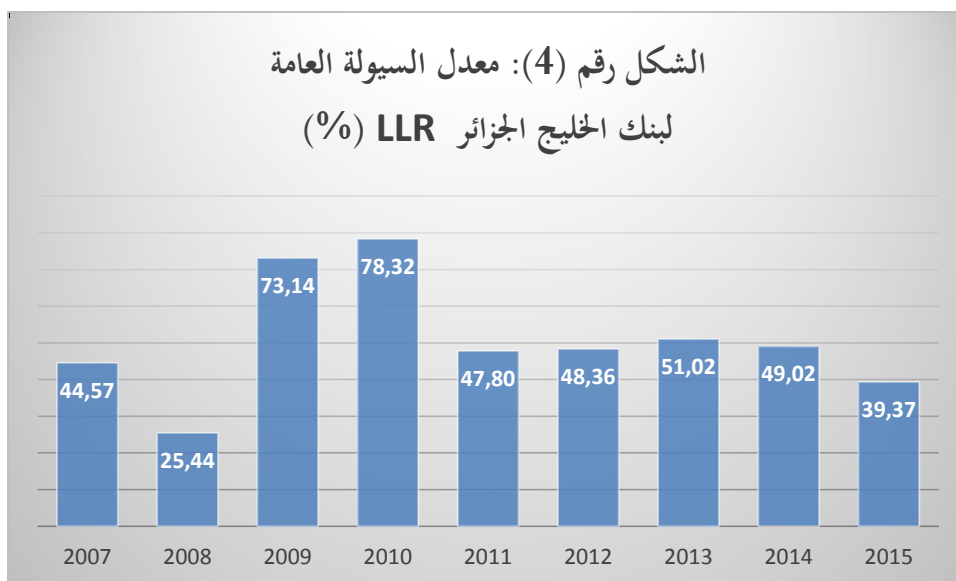
23.8%، 34.2%، 36.3%، على التوالي هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية خلال السنوات الثلاث لينخفض من جديد سنتي 2014، 2015 ليصل إلى 24.5% و 18.9%.
- نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة: وتعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الامان في البنك التجاري لمواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من أمواله المستثمرة، والشكل التالي يوضح تطور هذه النسبة في بنك الخليج الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

من الشكل يتبين أن نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة من طرف بنك خليج الجزائر غير مستقرة ومتغيرة نسبيا حيث بلغت سنة 2007 معدل 28.7% لتتخفيض سنة 2008 إلى 16.4% لتعود وترتفع من جديد سنة 2009 إلى 44.4%، ثم تنخفض تدريجيا خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 16.2% في 2014.

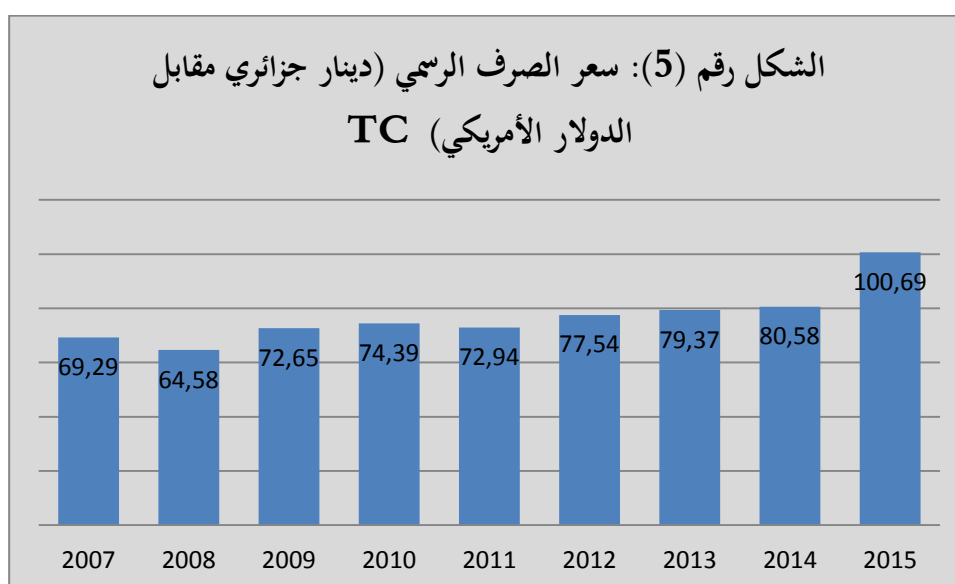
- نسبة السيولة العامة: وتقيس مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، والشكل التالي يوضح تطور هذه النسبة في بنك الخليج الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة السيولة العامة لبنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة 2007-2015 شهدت عدم الاستقرار، حيث بلغت في 2007 معدل 44.6% ثم انخفضت في 2008 إلى 25.5% لتعود وترتفع تدريجياً خلال السنتين 2009، 2010 بمعدلي 73.2% و 78.4% على التوالي لتتخف في سنتي 2011، 2012 إلى 47.8% و 48.4% على التوالي، لترتفع من جديد إلى 51% في 2013 ثم تعود لتتخف إلى 39.4% في 2015.

واستعملنا موقع البنك الدولي كمصدر لبيان سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار على طول فترة الدراسة من 2007-2015 كما هو موضح في الملحق رقم (01) والشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة.

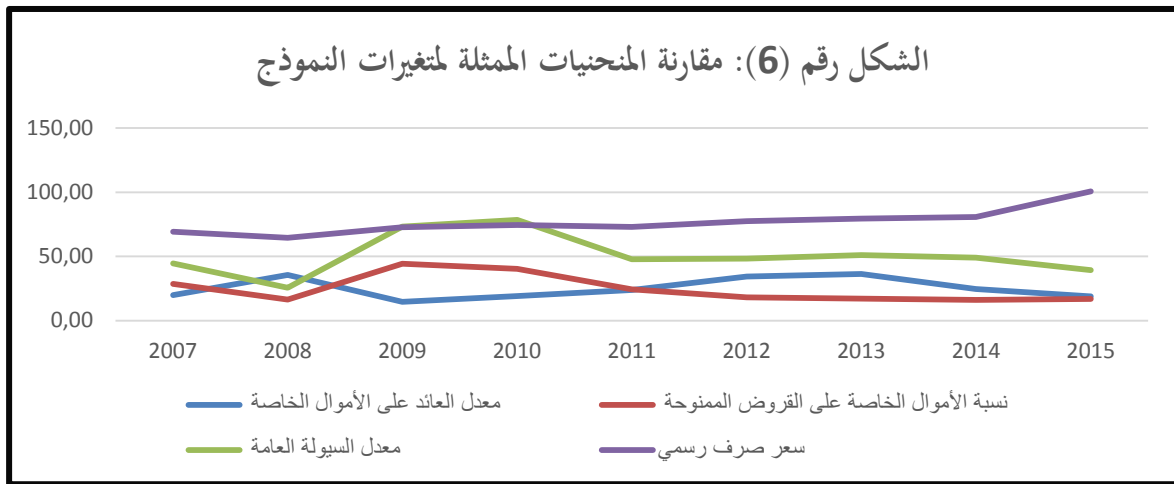


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأمريكي قد بلغ نسبة 96.25% في 2007 لينخفض في 2008 إلى 64.58% ليعود ويرتفع في 2009 و 2010 إلى 72.65% و 74.39% على التوالي لتتخفض بنسبة ضعيفة في 2011 وتصل إلى 72.94% لترتفع تدريجيا من جديد في السنوات اللاحقة لتصل إلى 100.69% في 2015.

ثانيا: العلاقة بين متغيرات النموذج

لفهم العلاقة بين السلاسل الزمنية محل الدراسة، لا يكفي دراستها كل على حدى، بل يمكن من الناحية الوصفية (قبل استعمال القياس الإحصائي) ملاحظة تطور هذه السلاسل، كما في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ومعدل السيولة العامة يتجهان في نفس الاتجاه مع سعر الصرف أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وكل LLR و RES. أما بالنسبة لمعدل العائد على الأموال الخاصة فنلاحظ أنه هناك علاقة عكسية مع سعر الصرف بحيث كلما ارتفع سعر الصرف انخفض معدل العائد على الأموال الخاصة.

ثالثا: دراسة استقراره السلاسل (ROE, RES, LLS, TC)

إنّ أوّل ما يمكن الاستعانة به لكشف ما إذا كانت السلسلة محل الدراسة مستقرة أم لا، هي دوال الارتباط الذاتي ودوال الارتباط الذاتي الجزئي، حيث يمكن استخراج هذه الدوال باستخدام برنامج EViews8 بعد استخراج دوال الارتباط الذاتي ودوال الارتباط الذاتي الجزئية لكل السلاسل الموضحة بالملحق رقم (02)، تبين أن معظم معاملات هذه الدوال عند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع خارج مجال الثقة أي أنها تختلف معنوياً عن الصفر.

ولإثبات هذا نستعمل اختبار ADF و LB.

1- اختبار ديكي فولر المطور: إن هذا الاختبار هو من أهم اختبارات الاستقرار، حيث يهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

- اختبار وجود أم عدم وجود القاطع (C): نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : C = 0 \\ H_1 : C \neq 0 \end{cases}$$

القاطع ليس له معنوية إحصائية
القاطع له معنوية إحصائية

إذا كانت TC (المحسوبة) أقل من T_t (المجدولة) فهنا نقبل الفرضية العدمية، ونقول إن السلسلة لا تحتوي على الثابت.

أما إذا كان TC أكبر من T_t فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية H_1 ، والسلسلة تحتوي على الثابت.

$$\begin{cases} H_0 : b = 0 \\ H_1 : b \neq 0 \end{cases}$$

- اختبار الاتجاه العام (b):

السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام

السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام

وبنفس طريقة التحليل فإننا تقبل H_0 إذا كانت T المحسوبة أقل من T المجدولة أما في الحالة المعاكسة

$(|T_c| < |T_c|)$ فنقبل H_1 ونرفض H_0 . إن نتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلاسل الزمنية

النتيجة	T_t (المجدولة) عند مستوى معنوية 5%	(TC المحسوبة)	اختبار المستوى	المتغير
مستقرة	-3.519595	-5.406840	بقاطع	ROE
غير مستقرة	-4.773194	-2.985882	بقاطع واتجاه عام	
مستقرة	-3.519595	-6.099078	بقاطع	RES
مستقرة	-4.773194	16.77649	بقاطع واتجاه عام	
غير مستقرة	-3.519595	0.084451	بقاطع	LLR
مستقرة	-4.773194	-30.08281	بقاطع واتجاه عام	
غير مستقرة	-3.320969	0.789124	بقاطع	TC
غير مستقرة	-4.773194	1.473983	بقاطع واتجاه عام	

المصدر: ملخص الملحق رقم (3)

من خلال النتائج المتوصل إليها والمبينة في الجدول أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بالنسبة لجميع السلاسل ولكلا الاختبارين (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام)، وهذا لأن قيمة TC (ستيودنت

المحسوبة) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولة T_t عند مستوى معنوية 5% ، ماعدا سلسلة سعر الصرف TC فهي غير مستقرة.

2- اختبار Box-Ljung: بالاستعانة ببرنامج EViews8 سنقارن بين χ^2 المحسوبة و χ^2 الجدولية فاذا كانت :

- $\chi_T^2 < \chi_C^2 \Rightarrow H_0$ نرفض H_0 السلسلة غير مستقرة.
- $\chi_T^2 \geq \chi_C^2 \Rightarrow H_0$ نقبل H_0 السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي

السلاسل الإحصائية	ROE	RES	LLR	TC
X_C^2 المحسوبة	5.3897	4.9709	5.3369	15.542
$X_T^2(0.05-8)$ الجدولة	15.507			
القرار	قبول H_0	قبول H_0	قبول H_0	رفض H_0

المصدر: ملخص الملحق رقم (2)

من خلال اختبار LB تبين أن معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف معنويا عن الصفر بالنسبة لجميع السلاسل، وبالتالي فجميع السلاسل مستقرة، ماعدا سلسلة سعر الصرف TC فهي غير مستقرة، لذلك سنقوم بإجراء فرق من الدرجة الأولى للسلسلة TC (لأنها غير مستقرة)، فكانت النتيجة:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي لسلسلة الفرق الأول

D(TC)

السلاسل الإحصائية	D(TC)
X_C^2 المحسوبة	14.235
$X_T^2(0.05-8)$ الجدولة	15.507
القرار	قبول H_0

المصدر: ملخص الملحق رقم (4)

مشاهدة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الجديدة سهل علينا استنتاج استقراريتها عند إجراء الفرق الأول D(TC)، لأن معاملات دوال الارتباط الذاتي عند مجموعة من الفجوات لهذه السلسلة تقع داخل مجال الثقة.

إن قبول الفرضية العديمة بالنسبة للسلسلة D(TC) يدل على أن معاملات الارتباط الذاتي لهذه السلسلة مساوية للصفر ($\phi_1 = \phi_2 = \dots = \phi_i = 0$)، أي ليست لها معنوية إحصائية وبالتالي تكون السلسلة D(TC) مستقرة.

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق أنّ هناك ثلاث سلاسل مستقرة من الدرجة صفر، وسلسلة وحيدة مستقرة من الدرجة الأولى كما يلي:

$$ROE \longrightarrow I(0)$$

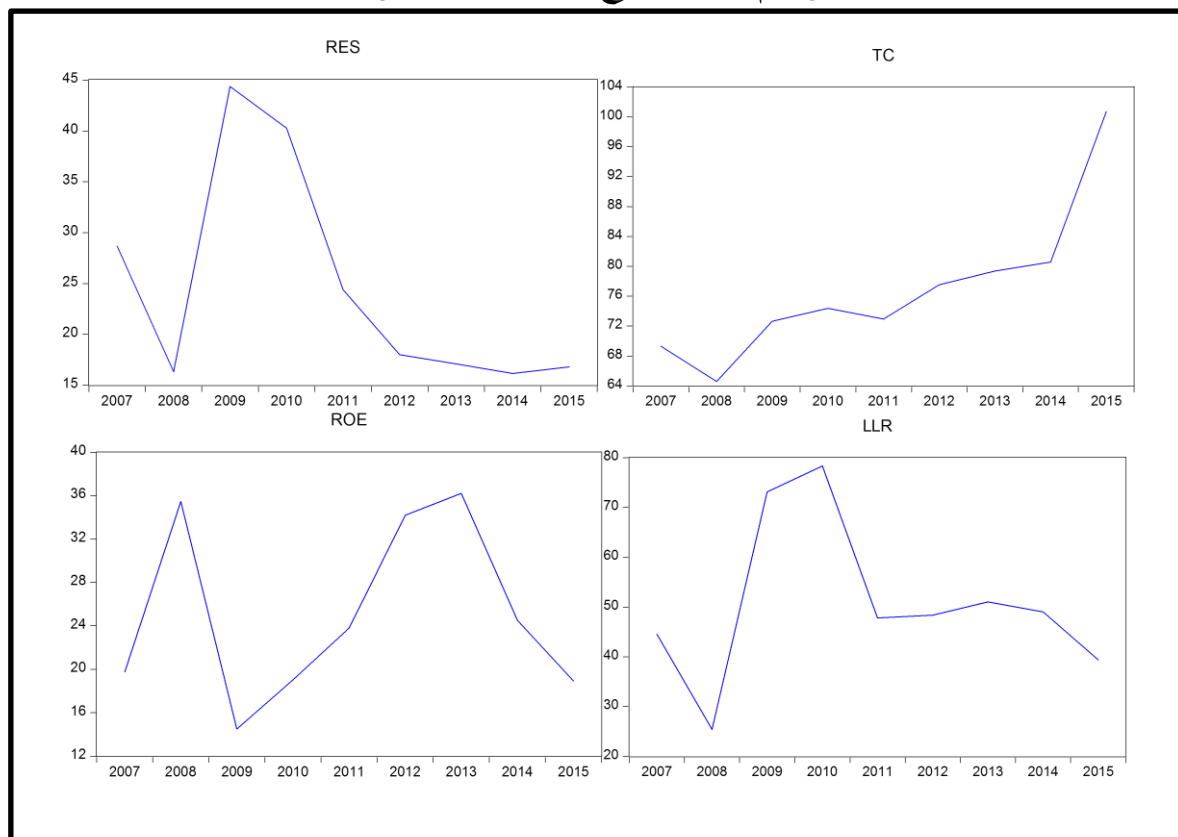
$$RES \longrightarrow I(0)$$

$$LLR \longrightarrow I(0)$$

$$TC \longrightarrow D(TC) \longrightarrow I(1)$$

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (7) : يوضح استقرارية السلاسل الزمنية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews8

من الشكل نلاحظ أن السلاسل المستقرة من الدرجة صفر متمثلة في (ROE-RES-LLR) ، والسلسلة الوحيدة المستقرة من الدرجة الأولى هي TC.

المطلب الثاني: دراسة السببية وتقدير النموذج

بعد ضمان استقرارية السلاسل محل الدراسة، يمكن استخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي لتقدير متغيرات النموذج ثم التنبؤ بالقيم المستقبلية لهذه المتغيرات¹.

قبل تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي سيتم اختبار السببية

أولاً: دراسة السببية

سوف نحاول تطبيق اختبار "قرانجر" من أجل معرفة اتجاه السببية الموجودة بين السلاسل الزمنية

الجدول رقم (4): نتائج اختبار سببية جرانجر بين سعر الصرف ومعدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة

الاحتمال	فيشر الاحصائية f	الفرضيات العدمية
0.6055	0.65158	الأموال الخاصة على القروض الممنوحة لا تؤثر في سعر الصرف
0.0353	27.3058	سعر الصرف لا تؤثر على الأموال الخاصة على القروض الممنوحة

المصدر: مستخرج من الملحق(5)

- من خلال الجدول يتم قبول الفرضية الاولى يعني رفض العلاقة السببية بين الأموال الخاصة على القروض الممنوحة وسعر الصرف عند مستوى معنوية 5% أي أن الأموال الخاصة على القروض الممنوحة لا تؤثر في سعر الصرف ومن جهة أخرى تم قبول رفض الفرضية الثانية وهذا ما يبين وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف نحو معدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة وذلك عند مستوى معنوية 5% أي أن هناك احتمال قدره 95% لكون تغيرات سعر الصرف تسبق تغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة على القروض الممنوحة .

الجدول رقم (5): نتائج اختبار سببية جرانجر بين سعر الصرف ومعدل السيولة العامة

الاحتمال	فيشر الاحصائية f	الفرضيات العدمية
0.7044	0.41964	السيولة العامة لا تؤثر في سعر الصرف
0.0370	26.0465	سعر الصرف لا تؤثر على السيولة العامة

المصدر: مستخرج من الملحق(5)

- من خلال الجدول يتم قبول الفرضية الاولى يعني رفض العلاقة السببية بين السيولة العامة وسعر الصرف عند مستوى معنوية 5% أي أن السيولة العامة لا تؤثر في سعر الصرف ومن جهة أخرى تم قبول رفض الفرضية الثانية وهذا ما يبين وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف نحو معدل السيولة العامة وذلك عند مستوى معنوية 5% .

¹ - بشرط أن تكون متغيرات داخلية

- نقبل بوجود سببية بين نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة RES ومعدل السيولة العامة LLR، وهذه السببية متبادلة بينهما، أي أنهما يفسران بعضهما البعض، وهي نتيجة تدعم النتيجة السابقة.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار سببية جرانجر بين نسبة الاموال الخاصة على القروض الممنوحة ومعدل السيولة العامة

الاحتمال	فيشر الاحصائية f	الفرضيات العدمية
0.4694	1.13046	السيولة العامة لا تؤثر في سعر الصرف
0.4584	1.18167	سعر الصرف لا تؤثر على السيولة العامة

المصدر: مستخرج من الملحق(5)

- من خلال الجدول نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين الاولى والثانية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن السيولة العامة لا تؤثر على سعر الصرف، وبالتالي ليست هناك علاقة سببية في أي من الاتجاهين.

ثانيا: تقدير النموذج VAR

بعد تقدير السببية سيتم تقدير VAR

إنّ الدالة VAR تكتب على الشكل التالي:

$$\text{VAR}=\text{F}(\text{ROE}, \text{RES}, \text{LLR}, \text{D}(\text{TC}))$$

مع افتراض أن جميع المتغيرات داخلية: بمعنى تغيير داخل النموذج ويمكن التنبؤ بقيمها جميعا داخليا. لكن قبل تقدير هذا النموذج لابد من تحديد الرتبة (Nd) لنموذج VAR المعروف لهذه السلسلة، حيث تعتبر هذه المرحلة الأصعب في بناء نماذج السلاسل الزمنية. بالنسبة لهذا النموذج فلا يمكن تجاوز درجة الإبطاء (Nd=1)، بسبب قلة المشاهدات (قصر السلاسل الزمنية محل الدراسة).

بعد تحديد درجة الإبطاء (Nd=1)، نقوم الآن بتقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (06)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل التحديد:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار معامل التحديد

المعادلة	ROE	RES	LLR
R-squared	0.160736	0.820026	0.933922

المصدر: مستخرج من الملحق رقم (6)

نلاحظ من الجدول أن معامل التحديد بالنسبة لمعدل العائد على الأموال الخاصة ضعيف جدا حيث قدر ب 0.16 وكذلك قيمة f غير معنوية (الملحق رقم 6)، ما يدل على أن النموذج غير معنوي ولا توجد علاقة بين سعر الصرف ومعدل العائد على الأموال الخاصة.

ويقدر معامل التحديد بالنسبة لمعدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة RES ب 0.82 وهي قيمة موجبة، وهذا يعني أن سعر الصرف يفسر معدل الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة - ب 82% والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج والمتضمنة في حد الخطأ، كما نلاحظ ان قيمة f معنوية (الملحق رقم 6)، وهذا ما أكدته اختبار السببية الذي يبين وجود علاقة بين سعر الصرف و معدل الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة.

وكذلك بالنسبة السيولة العامة حيث قدر معامل التحديد ب 0.93 ما يدل على أنه قوي جدا وهذا يعني أن سعر الصرف يفسر معدل السيولة العامة.

المطلب الثالث: التنبؤ للنموذج

سوف نحاول في هذه المرحلة التنبؤ بالمؤشرات المختلفة لبنك الخليج الجزائر (ROS RES LLR)، وهذا عن طريق قيمة نقطية ثم بواسطة مجال، وذلك بالاعتماد على الملحق رقم (6) والملحق رقم (7).

أولا: التنبؤ النقطي

- لإيجاد قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة المتوقعة لسنة 2016، نعوض في معادلة ROE كما يلي:

$$ROE = C(1,1)-ROE(-1) + C(1,2)-RES(-1) + C(1,3)-LLR(-1) + C(1,4)-D(TC(-1)) + C(1,5)$$

$$ROE(2016) = 0.203941407581 - ROE(2015) - 0.343675898163 - RES(2015) + 0.263530608496 - LLR(2015) + 0.306319163119 - (TC(2015)- TC(2014)) + 13.1124443235$$

$$ROE(2016) = 0,203941 - 18,923767 - 0,343676 - 16,815582 + 0,2635316 - 39,36908 + 0,306319 - (100,69143 - 80,579017) + 13,11244$$

$$ROE(2016) = 27.728470$$

نلاحظ ان معدل العائد على الأموال الخاصة لا يفسر العلاقة بينه وبين سعر الصرف وبالتالي لا يوجد تأثير

بينها.

- لإيجاد قيمة نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة المتوقعة لسنة 2016، نعوض في معادلة RES كما يلي:

$$RES = C(2,1)-ROE(-1) + C(2,2)-RES(-1) + C(2,3)-LLR(-1) + C(2,4)-D(TC(-1)) + C(2,5)$$

$$RES(2016) = 0.333014960695 - ROE(2015) + 1.94383499397 - RES(2015) - 1.16250290918 - LLR(2015) + 0.502984198138 - (TC(2015)- TC(2014)) + 28.4726465593$$

$$RES(2016) = 0,333015 - 18,923767 + 1,943835 - 16,815582 - 1,162503 - 39,36908 + 0,502984 - (100,69143 - 80,579017) + 28,47265$$

$$RES(2016) = 31.810813$$

نلاحظ أن معدل الأموال الخاصة على القروض الممنوحة يتأثر بالإيجاب بقيمة معدل العائد على الأموال الخاصة بدرجة تأخير واحدة ويتأثر بالإيجاب أيضا بنفسه بدرجة تأخير ويتأثر بالسلب بمعدل السيولة العامة كما يتأثر بالإيجاب بسعر الصرف.

- لإيجاد قيمة معدل السيولة العامة المتوقعة لسنة 2016، نعوض في معادلة LLR كما يلي:

$$LLR = C(3,1)-ROE(-1) + C(3,2)-RES(-1) + C(3,3)-LLR(-1) + C(3,4)-D(TC(-1)) + C(3,5)$$

$$LLR(2016) = 0.751993471846 - ROE(2015) + 2.5573713756 - RES(2015) - 1.59014649572 - LLR(2015) + 1.97501134019 - (TC(2015)- TC(2014)) + 52.1651485474$$

$$\text{LLR}(2016) = 0,751993 - 18,923767 + 2,557371 - 16,815582 - 1,590146 - 39,36908 + 1,975011 - (100,69143 - 80,579017) + 52,16515$$

$$\text{LLR}(2016) = 66.909199$$

معدل السيولة العامة يتأثر بالإيجاب بسعر الصرف بدرجة تأخير واحدة أي ان سعر الصرف يؤثر في السيولة العامة بالإيجاب وهو تأكيد لنتائج اختبار السببية.

- لإيجاد قيمة معدل سعر الصرف السنوي المتوقعة لسنة 2016، نعوض في معادلة $D(TC)$ كما يلي:

$$D(TC) = C(4,1)-ROE(-1) + C(4,2)-RES(-1) + C(4,3)-LLR(-1) + C(4,4)-D(TC(-1)) + C(4,5)$$

$$D(TC)(2016) = TC(2016)- TC(2015) = - 1.26963177501 - ROE(2015) - 0.938190620636 - RES(2015) - 0.13896034878 - LLR(2015) + 0.12799132472 - (TC(2015)- TC(2014)) + 70.0739725398$$

$$D(TC)(2016) = TC(2016)- TC(2015) = - 1,269632 - 18,923767 - 0,938191 - 16,815582 - 0,138960 - 39,36908 + 0,127991 - (100,69143 - 80,579017) + 70,07397$$

$$D(TC)(2016)=27.375002$$

$$D(TC)(2016) = TC(2016)- TC(2015) \rightarrow TC(2016) = TC(2015) + D(TC)(2016)$$

$$TC(2016) = 100.69143 + 27.375002$$

$$TC(2016) = 128.066432$$

لكي نجد قيمة التنبؤ لسنة (2017) يجب أن نحسب القيم التنبؤية لجميع المتغيرات الأخرى لسنة (2016)، وهذا لأن متغيرات النموذج مشروحة بقيمتها السابقة، والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى، وهكذا بنفس الطريقة ونفس المعاملات للتنبؤ بالسنوات اللاحقة: 2018، 2019، ... إلخ.

ثانيا: التنبؤ بمجال ثقة

إن مجال الثقة يعتمد على تباين خطأ التنبؤ والذي يحسب كما يلي:

$$VAR_{t+h} \in \left[\hat{Y}_t(h) \mp Z_{\frac{\alpha}{2}} \times \sqrt{Ver(\hat{\delta})} \right] \rightarrow N(0,1)$$

فإن الانحراف المعياري للسلسلة الزمنية يساوي إلى: $\hat{\delta} = 8.152878$,

- ومجال الثقة للتنبؤ بالنسبة للمتغيرة معدل العائد على الأموال الخاصة ROE يكون:

$$ROE(2016) \in \left[\hat{ROE}(2016) \mp 1.96(8.152878) \right]$$

$$\Leftrightarrow ROE(2016) \in [43.7081 \mp 11.7488]$$

$$\Leftrightarrow ROE(2016) \in [43.7081, 11.7488]$$

- بالنسبة لنسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة RES

$$RES(2016) \in \left[\hat{RES}(2016) \mp 1.96(8.152878) \right]$$

$$\Leftrightarrow Res(2016) \in [47.790453 \mp 15.831172]$$

$$\Leftrightarrow Res(2016) \in [47.790453, 15.831172]$$

- بالنسبة لمعدل السيولة العامة LLR

$$LLR(2016) \in \left[\hat{LLR}(2016) \mp 1.96(8.152878) \right]$$

$$\Leftrightarrow LLR(2016) \in [82.8888 \mp 50.9295]$$

$$\Leftrightarrow LLR(2016) \in [82.8888, 50.9295]$$

-بالنسبة لسعر الصرف TC

$$\begin{aligned} TC(2016) &\in \left[\hat{TC}(2016) \mp 1.96(8.152878) \right] \\ \Leftrightarrow TC(2016) &\in [144.04607 \mp 122.08679] \\ \Leftrightarrow TC(2016) &\in [144.04607 , 122.08679] \end{aligned}$$

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم تقدير النموذج لتبين مدى تأثير سعر الصرف على متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل العائد على الأموال الخاصة ونسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وبعد أن تم الوصول إلى نتيجة أن السلاسل الزمنية ليست لها نفس درجة التكامل وبالتالي الأمر الذي يؤكد عدم وجود علاقة طويلة الاجل ومن ثم تم التقدير باستخدام شعاع الانحدار الذاتي الذي يقدر النموذج في الاجل القصير وكما هو معروف فانه قبل أي تقدير لنموذج VAR لا بد من تقدير السببية حيث تم تحديد اتجاه العلاقات بين المتغيرات وذلك لأن شعاع الانحدار الذاتي طريقة رياضية أكثر منها احصائية وقد تبين من خلال اختبار السببية أن سعر الصرف يؤثر على متغيرين فقط هما نسبة السيولة العامة ومعدل العائد على القروض الممنوحة ولا يؤثر على متغير اخر وهو معدل العائد على الأموال الخاصة وهذا ما تم تأكيده من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

خاتمة

تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي وتتسم تداعياته وترتيباته بمكانة هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوظيف التدابير المناسبة من أجل تسهيل اتمام المعاملات الخارجية، حيث أن نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون في سوق الصرف وغيرها من العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة، بالتالي تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية (تصدير واستيراد-اقرض واقتراض).

وقد حاولنا في هذه الدراسة من خلال الفصول النظرية والفصل التطبيقي الإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل المطروح حول مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال الاستعانة بالنمذجة القياسية، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في نسبة العائد على الأموال الخاصة ونسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة من جهة، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من جهة أخرى، وذلك ببناء نموذج شعاع انحدار ذاتي.

وفيما يلي سنرى أهم النتائج المستخلصة وكذلك اختبار للفرضيات وأخيرا الاقتراحات وافاق البحث.

1. اختبار الفرضيات

حيث حاولنا اختبار صحة الفرضيات التي طرحت كمايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: بعد التعرض للاطار النظري لسعر الصرف في الفصل الأول من الدراسة اتضح أن لسعر الصرف أهمية بالغة باعتباره وسيلة أساسية لتسوية المعاملات الاقتصادية الاجنبية، إذ يعد أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ويساهم في تحديد السياسات النقدية للدول، وتتحكم في تغييره جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (سعر الفائدة، معدل التضخم، وكذا ميزان المدفوعات وغيرها)، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الثانية: فمن خلال دراستنا النظرية تبين أن المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء المالي بشكل سليم، وهذا ما يتوافق مع الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: تم إثبات صحتها من خلال بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي، حيث اتضح أن سعر الصرف يؤثر على نسبة السيولة العامة ونسبة العائد على القروض الممنوحة ولا يؤثر على نسبة العائد على الأموال الخاصة.

خاتمة

2. نتائج الدراسة النظرية:

- تتمثل أهمية سعر الصرف كونه حلقة أساسية في تسوية المعاملات الأجنبية التي تتم أساسا بعملات اجنبية وكما يؤثر على الاقتصاد ككل، وتحكم في تغييره جملة من العوامل الكثيرة وغير الثابتة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وغيرها.

- تتمثل أهم أنواع سعر الصرف من سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الاسمي، ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.

- تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة والتحكم في التضخم وتنمية الصناعات المحلية عن طريق استخدام العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر صرف العملة.

- إن التعامل بأكثر من عملة يؤدي الى الوقوع في خطر سعر الصرف بفعل التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف الاولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الاجنبية والثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة.

- حتى تحمي المؤسسات معاملاتها بالعملات الاجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، تلجأ إلى ما يسمى بالتغطية من هذه المخاطر، عن طريق جملة من الأدوات من عقود مستقبلية أسواق آجلة للتحكم في آجال عقود الخيارات وغيرها.

- تقييم الأداء المالي عبارة عن عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للوحدة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية،

- تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

- تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتتمثل أهم المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك نسب الربحية نسب السيولة نسبة ملائمة رأس المال ونسب التوظيف.

3. نتائج الدراسة التطبيقية:

- السلاسل الزمنية ليست لها نفس درجة التكامل، حيث أن السلاسل المستقرة من الدرجة صفر متمثلة في نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة ونسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة ونسبة العائد الى الاموال الخاصة، والسلسلة الوحيدة المستقرة من الدرجة الأولى هي سعر الصرف من خلال

اختبار ديكي- فولر الموسع ADF و Box-Ljung.

خاتمة

- أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر أن سعر الصرف يؤثر على متغيرين فقط هما نسبة السيولة العامة ونسبة العائد على القروض الممنوحة، ولا يؤثر على المتغير الآخر وهو نسبة العائد على الأموال الخاصة.
- تبين من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي أن سعر الصرف له تأثير على معدل الاموال الخاصة على القروض الممنوحة وكذلك على نسبة السيولة العامة، الا أنه لا يفسر وجود علاقة بين سعر الصرف ومعدل العائد على الاموال الخاصة، وهذا تأكيد لنتائج اختبار السببية.

4. الاقتراحات:

بناء الى ما توصلنا اليه من نتائج نقترح مايلي:
- يجب على البنك أن يعمل باستمرار لمراقبة وضعية الصرف لديه واتباع اجراءات التغطية المناسبة من مخاطر الصرف.
- يمكن للبنك اللجوء الى أسواق المستقبلية الدولية لشراء عقود مبادلات أو عقود خيارات لتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- بناء محافظ مالية دولية لتنوع مخاطر سعر الصرف الدولية.
- يفضل أن تتضمن أسعار الصرف مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الدولي.
- يجب التحكم في المؤشرات النقدية وتنوع مصادر الحصول على العملة الصعبة تشجيع الصادرات الوطنية (خارج المحروقات) حتى لا تتأثر أسعار الصرف بشكل سلبي.

5. افاق الدراسة:

يحظى موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك باهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين، والذي لا يزال يحتاج الى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك، فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي اهتمت باثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي فقط دون الدراسة على الاقتصاد الجزئي الذي يعتبر أداة فاعلة لتحسين الاقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها ستساعد على تحسين الاقتصاد الكلي، ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع، فمن آفاق هذه الدراسة ما يلي:

- محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مفتوحة ومختلفة عن بيئة الدراسة و تمتاز بنوع من الوضوح.

- دراسة و مناقشة موضوع سعر الصرف مع المواضيع التي تهتم بالاقتصاد الجزئي.

ونقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بالموضوع:

- مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على مردودية البنوك وكيفية ادارتها.

- مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على كفاءة الاسواق المالية.

خاتمة

ما يمكن قوله في الأخير، أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابلا للانتقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلق لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، ولكل درجات مما عملوا.

أولاً: الكتب

أ. باللغة العربية:

- (1) إبراهيم عبد الحلیم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2008.
- (2) أحمد محمد غنيم، ادارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 2008.
- (3) أسامة عبد الخالق الانصاري، ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2010.
- (4) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط.4، 2013.
- (5) برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، 2006.
- (6) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط.1، 2003.
- (7) بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنه، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2017.
- (8) تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (9) حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2014.
- (10) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
- (11) حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي بين الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998.

- (12) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط.2، 2010.
- (13) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط.2، 2011.
- (14) خليل مُجّد حسن الشماع، المحاسبة الادارية في المصارف، دار وائل للنشر، الاردن، ط.1، 2015.
- (15) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، القدح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
- (16) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط.5، 2005.
- (17) سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- (18) شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 1992.
- (19) صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال، دار الكتاب الحديث، مصر، ط.1، 2010.
- (20) ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص.295.
- (21) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2011.
- (22) عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات وتطبيقات-، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- (23) عبد القادر مُجّد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

- (24) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005.
- (25) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الاساسيات الى المستحدث، الدار الجامعية، مصر، 2015.
- (26) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملة وحرب العملاء، الدار الجامعية، مصر، ط.1، 2016.
- (27) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، ط.1، 1999.
- (28) علي سعد مُجَّد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
- (29) فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الاردن، ط.1، 2000.
- (30) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط.1، 2007.
- (31) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، ط.1، 2001.
- (32) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
- (33) مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2008.
- (34) مُجَّد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 2006.
- (35) مُجَّد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار الماهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2006.
- (36) مُجَّد حسين أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
- (37) مُجَّد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك

- (38) التجارية-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
مُجَّد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية-،
الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- (39) مُجَّد فتحي البديوي، ادارة البنوك، المكتبة الاكاديمية، مصر، ط.1، 2012.
- (40) مُجَّد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع،
الاردن، ط.1، 2010.
- (41) محمود يونس مُجَّد وعلي بن عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم
الجامعي، مصر، 2016.
- (42) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،
مصر، ط.1، 1997.
- (43) مصطفى يوسف، ادارة الافراد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2016.
- (44) نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر
والتوزيع، الاردن، ط.1، 2009.
- (45) هجير عدنان زكي، أمين الاقتصاد الدولي، اثناء للنشر والتوزيع، الاردن، ط.1، 2010.
- (46) الهواري أنو اسماعيل، اقتصاديات النقود، جامعة الزقازيق، مصر، 1983.

ب. باللغة الاجنبية:

- 1) Amaud Thausrun ;évaluation des entreprises:technique de gestion ;ed.Economica ; Paris ;2005.
- 2) Bourbounais. R, Econométrie, E. DUNOD, France, 2éme.E ,2005.
- 3) josette peyrard, gestion financière international, librairie vuibert, France, 5.éme édition, 1999.
- 4) Larbi Dohni et Carol Hainant, les taux de change, éd. Boeck, Belgique ,1^{er}.éd, 2004.
- 5) Lardic. S et V. Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, Ed. Economica, France, 2002.
- 6) michel jura, technique financière, dunod, France, 1999.

ثانيا: الرسائل العلمية

- 1) أمارة مُجَّد يحي عاصم، تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، 2010.
- 2) بربري مُجَّد أمين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011.
- 3) بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2016.
- 4) بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة مُجَّد بن احمد، وهران، 2013.
- 5) بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده «دراسة قياسية للدينار الجزائري» ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 6) بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012.

- (7) تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة 1970-2013م)"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية المجتمع بالقريات، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، العدد2، 2015.
- (8) جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2009.
- (9) حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2014.
- (10) دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها» دراسة حالة الجزائر «، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة أمجد خيضر، بسكرة، 2015.
- (11) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2006.
- (12) سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر: فترة1993-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2012.
- (13) شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- (14) عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري» دراسة حالة الجزائر «، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- (15) أمجد ياسر زيدان النحال، اثر تقلبات اسعار الصرف على أداء البنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
- (16) موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، بسكرة، 2010.
- (17) ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية- حالة نشاط البنك عن بعد-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2014.

- (18) نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، 2015.

ثالثا: المقالات والملتقيات العلمية

- (1) دادن عبد الغني، قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006.
- (2) صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى دولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات- جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر، 2004.
- (3) صبحي حسون الساعدي وأياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة علوم الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد4، العدد7، 2011.
- (4) عثمان نقار ومنذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الثاني، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.
- (5) كبداني سيدي احمد وقاسم مُجّد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ«MENA» باستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي «VAR»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد03، 2013.

رابعا: مواقع الانترنت

- 1) <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72866>
- 2) <http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50353>
- 3) www.ag-bank.com
- 4) www.kipco.com
- 5) <http://data.albankaldawli.org>

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
109	المعطيات الإحصائية لأهم المؤشرات الخاصة ببنك الخليج الجزائر للفترة (2007-2015)	(1)
110	اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلاسل الزمنية عند المستوى	(2)
113	اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي للسلاسل (ROE, RES, LLS, TC) عند المستوى	(3)
114	اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي لسلسلة الفرق الأول D(TC)	(4)
115	نتائج اختبار السببية لجرائنجر	(5)
116	مقدرات النموذج VAR	(6)
117	التنبؤ النقطي لمتغيرات النموذج VAR	(7)
118	ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2007-2008	(8)
119	ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2007-2008	(9)
120	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2007-2008	(10)
121	ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009-2010	(11)
122	ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009-2010	(12)
123	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009-2010	(13)

قائمة الملاحق

124	ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2011-2012	(14)
125	ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2011-2012	(15)
126	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2011-2012	(16)
127	ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2013-2014	(17)
128	ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2013-2014	(18)
129	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2013-2014	(19)
130	ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2014-2015	(20)
131	ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2014-2015	(21)
132	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر لسنة 2014-2015	(22)

الملحق رقم (1): المعطيات الإحصائية لأهم المؤشرات الخاصة ببنك الخليج الجزائر للفترة (2007-2015)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	النتيجة السنوية الصافية	الأموال الخاصة	اجمالي القروض الممنوحة	أصول نقدية + شبه نقدية	إجمالي الودائع
	A	B	C	D	E
2007	523,599	2649,232	9242,867	2487,79	5581,311
2008	1078,467	3040,504	18606,688	3319,343	13047,698
2009	1462,551	10094,927	22755,654	16308,104	22297,309
2010	2031,054	10674,99	26515,037	25806,751	32952,125
2011	2591,296	10889,8	44643,575	21013,68	43961,749
2012	3999,08	11696,118	64967,743	31721,782	65595,141
2013	5035,072	13905,589	81265,308	46775,312	91677,548
2014	4010,423	16366,154	101245,976	60230,137	122866,141
2015	3628,435	19173,957	114024,939	49344,833	125339,056

السنوات	معدل العائد على الأموال الخاصة	نسبة الأموال الخاصة على القروض الممنوحة	معدل السيولة العامة	معدل سعر الصرف السنوي
	ROE = (A/B)x100	RES = (B/C)x100	LLR = (D/E)x100	TC
2007	19,764181	28,662449	44,573578	69,2924
2008	35,470008	16,34092	25,440066	64,5828
2009	14,48798	44,36228	73,139337	72,647417
2010	19,026285	40,260136	78,315893	74,385983
2011	23,795625	24,39276	47,799918	72,937883
2012	34,191516	18,002962	48,359957	77,535967
2013	36,20898	17,111347	51,021557	79,3684
2014	24,50437	16,164745	49,02094	80,579017
2015	18,923767	16,815582	39,36908	100,69143

المصدر:

- المتغيرات A B C D E تم جمعها بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر للفترة (2007-2015).

- المتغيرات: ROE، RES، LLR، ممثلة بنسب مئوية، تم حسابها من طرف الطالبة.

- المتغيرة TC - (العملة المحلية الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) معطيات البنك الدولي على

الرابط: <http://data.albankaldawli.org>

الملحق رقم (2): اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلاسل الزمنية عند المستوى

● اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلسلة ROE

Null Hypothesis: ROE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)					Null Hypothesis: ROE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level				
5% level					5% level				
10% level					10% level				
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(ROE) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:39 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(ROE) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:42 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE(-1)	-1.544689	0.285692	-5.406840	0.0325	ROE(-1)	-1.912499	0.640514	-2.985882	0.2057
D(ROE(-1))	0.957835	0.219687	4.360005	0.0488	D(ROE(-1))	1.130420	0.363310	3.111446	0.1980
D(ROE(-2))	0.454287	0.165436	2.746002	0.1110	D(ROE(-2))	0.555592	0.245463	2.263441	0.2648
C	40.43214	7.384258	5.475450	0.0318	C	43.32607	9.666986	4.481859	0.1398
					@TREND("2007")	1.177245	1.747201	0.673789	0.6225
R-squared	0.939404	Mean dependent var	0.739298		R-squared	0.958325	Mean dependent var	0.739298	
Adjusted R-squared	0.848511	S.D. dependent var	8.004364		Adjusted R-squared	0.791623	S.D. dependent var	8.004364	
S.E. of regression	3.115428	Akaike info criterion	5.345331		S.E. of regression	3.653859	Akaike info criterion	5.304352	
Sum squared resid	19.41178	Schwarz criterion	5.206504		Sum squared resid	13.35068	Schwarz criterion	5.130818	
Log likelihood	-12.03599	Hannan-Quinn criter.	4.789595		Log likelihood	-10.91306	Hannan-Quinn criter.	4.609682	
F-statistic	10.33521	Durbin-Watson stat	2.976378		F-statistic	5.748741	Durbin-Watson stat	3.409181	
Prob(F-statistic)	0.089502				Prob(F-statistic)	0.301964			

اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلسلة RES

Null Hypothesis: RES has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)					Null Hypothesis: RES has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)																
		t-Statistic			t-Statistic			Prob.*													
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic																
-6.099078					0.0044					16.77649					0.9999						
Test critical values:					1% level					-5.119808					-7.006336						
5% level					-3.519595					-4.773194					-3.877714						
10% level					-2.898418																
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6																
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RES) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:48 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RES) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:50 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments																
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
RES(-1)		-0.433287	0.071041	-6.099078	0.0258		RES(-1)		0.409130	0.024387	16.77649	0.0379		RES(-1)		0.409130	0.024387	16.77649	0.0379		
D(RES(-1))		0.232771	0.056962	4.086412	0.0550		D(RES(-1))		-0.022394	0.007691	-2.911579	0.2106		D(RES(-1))		-0.022394	0.007691	-2.911579	0.2106		
D(RES(-2))		-0.138304	0.047029	-2.940808	0.0988		D(RES(-2))		-0.366381	0.006829	-53.65063	0.0119		D(RES(-2))		-0.366381	0.006829	-53.65063	0.0119		
C		6.725025	2.018572	3.331575	0.0795		C		-38.02684	1.289024	-29.50048	0.0216		C		-38.02684	1.289024	-29.50048	0.0216		
@TREND("2007")							@TREND("2007")		3.963548	0.113934	34.78813	0.0183		@TREND("2007")		3.963548	0.113934	34.78813	0.0183		
R-squared		0.985595	Mean dependent var	-4.591116		R-squared		0.999988	Mean dependent var	-4.591116				R-squared		0.999988	Mean dependent var	-4.591116			
Adjusted R-squared		0.963987	S.D. dependent var	6.084000		Adjusted R-squared		0.999941	S.D. dependent var	6.084000				Adjusted R-squared		0.999941	S.D. dependent var	6.084000			
S.E. of regression		1.154566	Akaike info criterion	3.360046		S.E. of regression		0.046916	Akaike info criterion	-3.405999				S.E. of regression		0.046916	Akaike info criterion	-3.405999			
Sum squared resid		2.666043	Schwarz criterion	3.221219		Sum squared resid		0.002201	Schwarz criterion	-3.579532				Sum squared resid		0.002201	Schwarz criterion	-3.579532			
Log likelihood		-6.080139	Hannan-Quinn criter.	2.804311		Log likelihood		15.21800	Hannan-Quinn criter.	-4.100669				Log likelihood		15.21800	Hannan-Quinn criter.	-4.100669			
F-statistic		45.61296	Durbin-Watson stat	2.352868		F-statistic		21020.20	Durbin-Watson stat	3.626586				F-statistic		21020.20	Durbin-Watson stat	3.626586			
Prob(F-statistic)		0.021530				Prob(F-statistic)		0.005173						Prob(F-statistic)		0.005173					

● اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلسلة LLS

Null Hypothesis: LLR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)					Null Hypothesis: LLR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)																
		t-Statistic			t-Statistic			Prob.*													
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic																
0.084451					0.9298					-30.08281					0.0001						
Test critical values:					1% level					-5.119808					-7.006336						
5% level					-3.519595					-4.773194					-3.877714						
10% level					-2.898418																
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6																
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LLR) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:53 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LLR) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:56 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments																
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
LLR(-1)		0.060324	0.714310	0.084451	0.9404		LLR(-1)		-2.754403	0.091561	-30.08281	0.0212		LLR(-1)		-2.754403	0.091561	-30.08281	0.0212		
D(LLR(-1))		-0.086247	0.359839	-0.239683	0.8329		D(LLR(-1))		0.809460	0.031539	25.66537	0.0248		D(LLR(-1))		0.809460	0.031539	25.66537	0.0248		
D(LLR(-2))		-0.486804	0.291706	-1.668817	0.2371		D(LLR(-2))		0.336878	0.028204	11.94445	0.0532		D(LLR(-2))		0.336878	0.028204	11.94445	0.0532		
C		-8.261622	39.96611	-0.206716	0.8554		C		203.4769	6.709951	30.32465	0.0210		C		203.4769	6.709951	30.32465	0.0210		
@TREND("2007")							@TREND("2007")		-9.645534	0.295334	-32.65979	0.0195		@TREND("2007")		-9.645534	0.295334	-32.65979	0.0195		
R-squared		0.851253	Mean dependent var	-5.628376		R-squared		0.999861	Mean dependent var	-5.628376				R-squared		0.999861	Mean dependent var	-5.628376			
Adjusted R-squared		0.628133	S.D. dependent var	13.20991		Adjusted R-squared		0.999303	S.D. dependent var	13.20991				Adjusted R-squared		0.999303	S.D. dependent var	13.20991			
S.E. of regression		8.055522	Akaike info criterion	7.245314		S.E. of regression		0.348652	Akaike info criterion	0.605421				S.E. of regression		0.348652	Akaike info criterion	0.605421			
Sum squared resid		129.7829	Schwarz criterion	7.106487		Sum squared resid		0.121558	Schwarz criterion	0.431887				Sum squared resid		0.121558	Schwarz criterion	0.431887			
Log likelihood		-17.73594	Hannan-Quinn criter.	6.689578		Log likelihood		3.183738	Hannan-Quinn criter.	-0.089249				Log likelihood		3.183738	Hannan-Quinn criter.	-0.089249			
F-statistic		3.815221	Durbin-Watson stat	3.479744		F-statistic		1794.178	Durbin-Watson stat	2.269656				F-statistic		1794.178	Durbin-Watson stat	2.269656			
Prob(F-statistic)		0.214605				Prob(F-statistic)		0.017704						Prob(F-statistic)		0.017704					

اختبار ديكي-فولر الموسع ADF على السلسلة TC

Null Hypothesis: TC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)					Null Hypothesis: TC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					0.789124	0.9846			
Test critical values:					1% level	-4.582648			
					5% level	-3.320969			
					10% level	-2.801384			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 6				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TC) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 21:58 Sample (adjusted): 2008 2015 Included observations: 8 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TC) Method: Least Squares Date: 05/22/17 Time: 22:01 Sample (adjusted): 2010 2015 Included observations: 6 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.435055	0.551314	0.789124	0.4601	TC(-1)	50.88545	34.52242	1.473983	0.3795
C	-28.23275	40.84350	-0.691242	0.5153	D(TC(-1))	-29.03131	19.28001	-1.505773	0.3732
					D(TC(-2))	-13.53560	8.697992	-1.556175	0.3636
					C	-3229.879	2186.677	-1.477072	0.3789
					@TREND("2007")	-99.08155	69.04600	-1.435008	0.3875
R-squared	0.094027	Mean dependent var		3.924879	R-squared	0.858530	Mean dependent var		4.674003
Adjusted R-squared	-0.056968	S.D. dependent var		7.555279	Adjusted R-squared	0.292651	S.D. dependent var		7.804061
S.E. of regression	7.767503	Akaike info criterion		7.150093	S.E. of regression	6.563530	Akaike info criterion		6.475841
Sum squared resid	362.0046	Schwarz criterion		7.169953	Sum squared resid	43.07993	Schwarz criterion		6.302308
Log likelihood	-26.60037	Hannan-Quinn criter.		7.016142	Log likelihood	-14.42752	Hannan-Quinn criter.		5.781172
F-statistic	0.622716	Durbin-Watson stat		2.041240	F-statistic	1.517162	Durbin-Watson stat		1.990211
Prob(F-statistic)	0.460076				Prob(F-statistic)	0.537582			






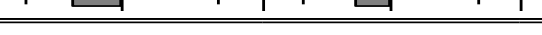

الملحق رقم (3): اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي للسلاسل (ROE, RES, LLS, TC) عند المستوى

Date: 05/22/17 Time: 18:55		Date: 05/22/17 Time: 19:06											
Sample: 2007 2015		Sample: 2007 2015											
Included observations: 9		Included observations: 9											
ROE		RES											
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	-0.014	-0.014	0.0024	0.961			1	0.303	0.303	1.1385	0.286
		2	-0.256	-0.257	0.9327	0.627			2	-0.045	-0.151	1.1669	0.558
		3	-0.377	-0.412	3.2794	0.351			3	-0.137	-0.085	1.4744	0.688
		4	-0.009	-0.167	3.2811	0.512			4	-0.236	-0.193	2.5792	0.631
		5	0.208	-0.031	4.3487	0.500			5	-0.266	-0.180	4.3361	0.502
		6	0.000	-0.230	4.3487	0.630			6	-0.120	-0.044	4.8089	0.569
		7	-0.114	-0.225	4.9953	0.661			7	0.033	0.001	4.8636	0.677
		8	0.063	0.032	5.3897	0.715			8	-0.033	-0.161	4.9709	0.761

Date: 05/22/17 Time: 19:10		Date: 05/22/17 Time: 19:08											
Sample: 2007 2015		Sample: 2007 2015											
Included observations: 9		Included observations: 9											
TC		LLS											
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.314	0.314	1.2185	0.270			1	0.072	0.072	0.0644	0.800
		2	0.155	0.063	1.5596	0.459			2	-0.464	-0.472	3.1143	0.211
		3	0.071	0.006	1.6433	0.650			3	-0.053	0.040	3.1602	0.368
		4	-0.110	-0.158	1.8818	0.757			4	0.034	-0.238	3.1830	0.528
		5	-0.132	-0.073	2.3158	0.804			5	-0.165	-0.208	3.8580	0.570
		6	-0.198	-0.129	3.6054	0.730			6	-0.102	-0.220	4.1986	0.650
		7	-0.384	-0.304	10.906	0.143			7	0.144	-0.064	5.2227	0.633
		8	-0.216	-0.028	15.542	0.049			8	0.034	-0.220	5.3369	0.721

الملحق رقم (4): اختبار L-B لدراسة المعنوية الكلية لدوال الارتباط الذاتي لسلسلة الفرق الأول

D(TC)

Date: 05/22/17 Time: 22:22						
Sample: 2007 2015						
Included observations: 8						
D(TC)						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.191	-0.191	0.4171	0.518
		2	-0.073	-0.114	0.4887	0.783
		3	0.198	0.169	1.1179	0.773
		4	-0.239	-0.188	2.2607	0.688
		5	-0.071	-0.132	2.3970	0.792
		6	0.226	0.149	4.4465	0.616
		7	-0.350	-0.269	14.235	0.047

الملحق رقم (5): نتائج اختبار السببية لجرائج

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/23/17 Time: 21:30			
Sample: 2007 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RES does not Granger Cause LLR	7	20.9210	0.0456
LLR does not Granger Cause RES		10.3649	0.0880
ROE does not Granger Cause LLR	7	2.48920	0.2866
LLR does not Granger Cause ROE		0.34084	0.7458
TC does not Granger Cause LLR	7	26.0465	0.0370
LLR does not Granger Cause TC		0.41964	0.7044
ROE does not Granger Cause RES	7	0.84592	0.5417
RES does not Granger Cause ROE		0.09337	0.9146
TC does not Granger Cause RES	7	27.3058	0.0353
RES does not Granger Cause TC		0.65158	0.6055
TC does not Granger Cause ROE	7	1.18167	0.4584
ROE does not Granger Cause TC		1.13046	0.4694

الملحق رقم (6): مقدرات النموذج VAR

Vector Autoregression Estimates				
Date: 05/23/17 Time: 06:31				
Sample (adjusted): 2009 2015				
Included observations: 7 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	ROE	RES	LLR	D(TC)
ROE(-1)	0.203941 (1.21614) [0.16770]	0.333015 (0.83511) [0.39877]	0.751993 (0.61212) [1.22851]	-1.269632 (0.47805) [-2.65584]
RES(-1)	-0.343676 (1.06700) [-0.32210]	1.943835 (0.73270) [2.65298]	2.557371 (0.53705) [4.76187]	-0.938191 (0.41943) [-2.23684]
LLR(-1)	0.263531 (0.71831) [0.36687]	-1.162503 (0.49326) [-2.35678]	-1.590146 (0.36155) [-4.39817]	-0.138960 (0.28236) [-0.49214]
D(TC(-1))	0.306319 (1.87957) [0.16297]	0.502984 (1.29068) [0.38970]	1.975011 (0.94604) [2.08765]	0.127991 (0.73884) [0.17323]
C	13.11244 (59.3265) [0.22102]	28.47265 (40.7390) [0.69890]	52.16515 (29.8608) [1.74694]	70.07397 (23.3207) [3.00480]
R-squared	0.160736	0.820026	0.933922	0.837964
Adj. R-squared	-1.517792	0.460077	0.801766	0.513892
Sum sq. resids	329.6626	155.4508	83.51703	50.93941
S.E. equation	12.83867	8.816201	6.462083	5.046752
F-statistic	0.095760	2.278172	7.066803	2.585733
Log likelihood	-23.41513	-20.78404	-18.60956	-16.87911
Akaike AIC	8.118608	7.366868	6.745589	6.251175
Schwarz SC	8.079973	7.328232	6.706953	6.212540
Mean dependent	24.44836	25.30140	55.28953	5.158376
S.D. dependent	8.091144	11.99818	14.51387	7.238448
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000000			
Determinant resid covariance	0.000000			

الملحق رقم (7): التنبؤ النقطي لمتغيرات النموذج VAR

Estimation Proc:

=====
LS 1 1 ROE RES LLR D(TC) @ C

VAR Model:

=====
$$ROE = C(1,1)*ROE(-1) + C(1,2)*RES(-1) + C(1,3)*LLR(-1) + C(1,4)*D(TC(-1)) + C(1,5)$$

$$RES = C(2,1)*ROE(-1) + C(2,2)*RES(-1) + C(2,3)*LLR(-1) + C(2,4)*D(TC(-1)) + C(2,5)$$

$$LLR = C(3,1)*ROE(-1) + C(3,2)*RES(-1) + C(3,3)*LLR(-1) + C(3,4)*D(TC(-1)) + C(3,5)$$

$$D(TC) = C(4,1)*ROE(-1) + C(4,2)*RES(-1) + C(4,3)*LLR(-1) + C(4,4)*D(TC(-1)) + C(4,5)$$

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====
$$ROE = 0.203941407581*ROE(-1) - 0.343675898163*RES(-1) + 0.263530608496*LLR(-1) + 0.306319163119*D(TC(-1)) + 13.1124443235$$

$$RES = 0.333014960695*ROE(-1) + 1.94383499397*RES(-1) - 1.16250290918*LLR(-1) + 0.502984198138*D(TC(-1)) + 28.4726465593$$

$$LLR = 0.751993471846*ROE(-1) + 2.5573713756*RES(-1) - 1.59014649572*LLR(-1) + 1.97501134019*D(TC(-1)) + 52.1651485474$$

$$D(TC) = -1.26963177501*ROE(-1) - 0.938190620636*RES(-1) - 0.13896034878*LLR(-1) + 0.12799132472*D(TC(-1)) + 70.0739725398$$

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بالاستعانة بالنمذجة القياسية، حيث استخدمنا نموذج شعاع الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأداء المالي لبنك الخليج الجزائر من خلال ثلاث متغيرات متمثلة في نسبة العائد إلى الأموال الخاصة ونسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة خلال الفترة 2007-2015.

وخلصت الدراسة إلى أن لتقلبات أسعار الصرف تأثير على كل من نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة، بينما لم تؤثر على نسبة العائد على الأموال الخاصة، وذلك راجع إلى نظام الصرف الذي تتبعه الجزائر وهو نظام مقيد بعيد عن قوى السوق مع تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلاد، أي أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك مرهونة بنظام الصرف المتبنى للدولة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - خطر الصرف - الاداء المالي - نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence les effets des fluctuations de taux de change sur la performance financière des banques commerciales à l'aide de la modélisation économétrique, où nous avons utilisé la méthode VAR pour estimer la relation entre le taux de change de Dinar Algérien par rapport au Dollar et la performance financière de l' AGB banque à partir de trois variables qui sont : le taux de rentabilité financière, le taux des fonds privés par apport aux crédits accordés et le taux de liquidité pendant la période 2015-2017.

Les résultats de l'étude révèle que les fluctuations des taux de change ont un effet sur le taux des fonds privés par apport aux crédits accordés et le taux de liquidité, sans affecter le taux de rentabilité financière, et cela est dû au régime de change suivi par l'Algérie, ceci est un système dirigé et loin des mécanisme du marché avec l'intervention de la banque centrale dans la politique monétaire du pays. Cela veut dire que les effets des fluctuations de taux de change sur la performance des banques sont soumis au régime de change adopté par l'état.

Les mots clés : Le taux de change – Le risque de change – La performance financière – Le modèle VAR.

Summary

The purpose of this study is to highlight the effects of fluctuations in exchange rates on the financial performance of commercial banks, using econometric modeling where we have used the vector autoregressive model to estimate the relationship between the exchange rates of Algerian Dinar versus Dollar and the financial performance of the Algeria Gulf Bank, through three variables which are: the return on equity, the rate of private funds to granted loans and the legal liquidity ration during the period 2015-2017.

And the study concluded that fluctuations in exchange rates have an effect on the rate of private funds to granted loans and the legal liquidity ration; Without affecting the return on equity and this is due to the fixed exchange rates regime followed by Algeria, this later is a restricted system which is far from market powers with the intervention of the central bank in the monetary policy of the country. This means that the effects of fluctuations in exchange rates on the performance of banks are subject to the exchange rates regime adopted by the state.

Key words: The exchange rates - Risk of exchange - Financial performance – vector Autoregressive.